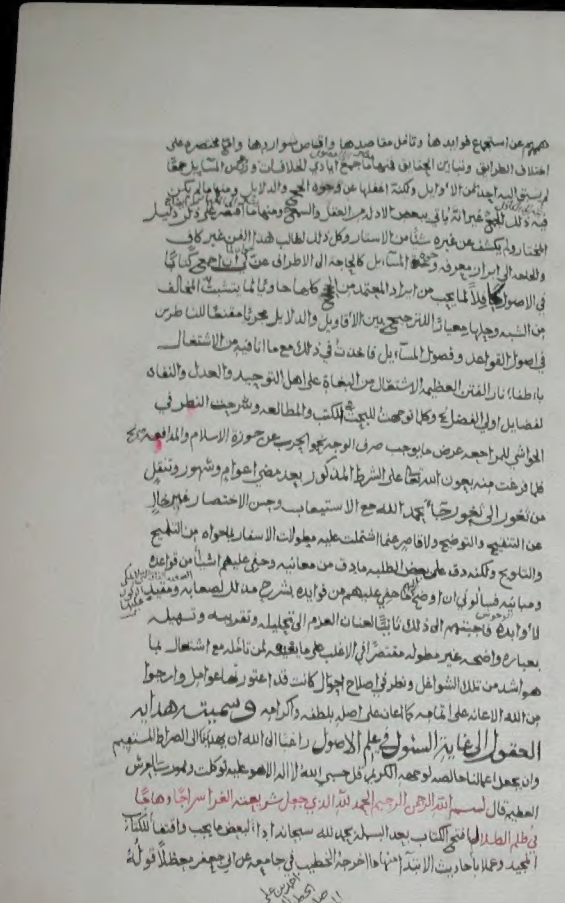


بسم الله الرحمن الرحيم
 على سيدنا محمد وآله وسلم يقول العبد الفقير إلى الله عز وجل العبد
 باعنا لله على ما عقد وجعل الحسين بن ابراهيم بن المنصور بالله القاسم
 بن محمد طفت الله به وجعل له من التوفيق الى ما يشاء من قايده او من
 العصية عما ينهاه عنه ذابدا **بسم الله الرحمن الرحيم** على الآخرة المختص
 المدد فاقصر بجد ولا يخص بجد **بسم الله الرحمن الرحيم** والله لا اله الا هو
 الا هو الاحد الصمد والملة عنه بالنور والرسالة لعبد سيدنا محمد
 والصلو والسلام عليه وعلى آله وصحبه اوصول الشريعة بالذليل المعتمد
 صلاة وسلاطه ادم اعظم محمد آية به وام الاله **بسم الله الرحمن الرحيم**
 الحجة الى العلم اصول الفقه شديدا وموجبات العباد به بعد يد
 الابتيا الاحكام الشرعية عليه واستناب المجتهدين في استنباطها اليه
 وكان علما اصليا لا يتبع به الا اذا عرف وجوه مسايده ينجون
 اولتها وحلت الطرق الى حل عقد الشبه والاعتراضات بتفصيلها
 وحملها وكانت كتب اهل البيت عليهم السلام وشيعتهم رضي الله عنهم
 اتم معون لك التجري والحادي والمنفخ وغيرهم من الكتب التي منها جدد
 المباحث واليه المروج في جملة فاعوت وعنت فلفت في كتابها
 فخر به لنا طريعتين البصيرة منقصة لمحققتها لاطلاعها فيها على التوايد
 الكثرة وما به لما يكاد يوجد في غيرهم من الكتب الشبهية وبحث
 الادلة والشبه والاسئلة والاجوبة الا ان ظلمت زمانا قد مضى

هذا الكتاب من كتب
 دار الفوائد
 في مدينة
 قم
 في شهر
 ربيع
 الثاني
 سنة
 1285
 هـ



همهم عن استيعاب فوايدها وتامل مفاصدها واقام منوارها واتق مختصر على
 اختلاف الطرائق ونيرات الجفاف فيها ما صح بابا وبها لافان ورسا استيعابا
 لرسا الله لاجل من الاول وكلمة اغفلها عن وجوه الحج والدلائل ومنها ما ليس
 فيه دلالة على غير الله في بعض الادلة العقل والسمع ومنها ما هو غير ذليل
 المختار ولا يكتفي عن غيره من الاسرار وكل ذلك طالب العلم الفقيه غير كاف
 ولله في الارض ما يعرف **بسم الله الرحمن الرحيم** على الآخرة المختص
 في اصولها ولا لما يجب من ابراهيم بن محمد بن علي كاشا حاتما بتسليم الخلفاء
 من الشبه وجها والتمسح **بسم الله الرحمن الرحيم** على الآخرة المختص
 في اصولها وفصول المسائل فاختار في ذلك ما انما فيه الاشتغال
 باطلا نارا لغز العظمة الاشتغال عن البهاجة على اهل التوحيد والعدل والنقا
 لغضاب اولي الغفلة وكما لو كنت للشيء للكتب والمطالع ونشرت النظر في
 الحواشي ليراجع عرض ما يوجب صرف الوجه نحو اجور سرح حوزة الاسلام والمدافع
 في اذيت منه يكون الله تعالى على الشرط المذكور بعد في احوال وشؤون وتقبل
 من لغز الخوارج **بسم الله الرحمن الرحيم** على الآخرة المختص
 عن التلخيص والتوضيح والاقامه على اخفقت عليه معلولات الاسفار لواءه من التلخيص
 والتلخيص وكذلك قد على بعض الظهير ما في من معانيه وجمع عليهم اشياء من فوائد
 وصانيد ضلوا في ان واضعها في بعض من فوايده بشرح مدد لصحابه ومفيد
 لا اوابد في اجابته الى ذلك ما ياتي في العناك العدم الى تجليله وتقرينه وتسهيله
 بعبار واضحه غير مطولة مقتصر في الاغلب على الفقه من التلخيص اشغالها
 هو اشد من تللا التواغل ونظر في اصلاح جهول كانت قد اتور بها واول وارحوا
 من الله الاعانة على قامة كاشا على اصل بطنة والرايه **بسم الله الرحمن الرحيم**
الحق في الغاية السؤل في اصول راغاة الى الله ان يهدينا الى الصراط المستقيم
 وان يجعل علينا المناصحة لوجهه الكريم في حسي الله الى الله لا يعجزنا عن ذلك
 العجز قال **بسم الله الرحمن الرحيم** الحمد لله الذي جعل شرعنا بعد القرآن وهدانا
 في ظلم الظلمات الى نبي الكتب بعد البسمة لله لوجهه سبحانه وآو بعضا يجب واقفا للكتابة
 التمجيد وعملا بأما ريت الاية انما اخرجنا من الخطي في جامع من ارجع معظلا قوله

هذا الكتاب من كتب
 دار الفوائد
 في مدينة
 قم
 في شهر
 ربيع
 الثاني
 سنة
 1285
 هـ

[illegible][illegible]

عليه صلوات
الحسن علي النبي
عليه واداروا
الحسن علي النبي
عليه واداروا
الحسن علي النبي
عليه واداروا

[illegible][illegible]

نفاق

و

مجلس

69

في المعنى مع جعل مباحا في الحكم من السابق قال لان من جعله موضوعا
هو ادله جعله مباحا حيث لا يتوقف على الحكم لا لاجل الادل
تقليدا كثيرا الموضوع بالذات قاله الباقون بعده ايعلم الوعد بالحيث
والحيثيات لم يجعل المباحة للتعلق بالادله من حيث الاثبات راجع
جعله الى اصول الاحكام من حيث اثبت من جعل الموضوع هو
جعله الى اصول الاعمال في بعد ادله من موضوع اصول الفقه هو
الحكم من حيث ثبوت الادله ومن جعل الموضوع كالاصل من جاز
التوضيح والتفصيل في **تفسير** **الحكمة** علم لم يتغيره بالبرهنة **قلت**
بأنها ان العقل احد مصادرك الاحكام افعال تعبد الاحكام بالشريعة في
تعريف الفقه بتسليم شخصه دلالة بالشريعة لاننا نقول معناه انشاء
مستفاد من الشرع اما بقوله لها من حكمها او اما بما كان في
نقلها عنه من احكام الكلام في هذا المقام **واجاب** عن الضم وعده
وعنه الشيخ **الحسن** ما استدل به من ادله زيادة شرط طاعة
او الاشارة على اتفاق الاول اما ان لا يرد الشرع او الثاني على اتفاق
اتفاق الاول اما ان يكون مع زيادة شرط لا يقتضي به العقل والادله
الاول شرعي والاتفاق الثاني مختلف فيه **فاجاب** عن الامور الثلاثة
الذي توجب زيادة في المصير اخذ في كل ما حيث **قلت**
وهذه الحاشية حاشية على البها اما الاول فلا في هذا العلم ما كان على
بكتفة استنباط وطريقة الرفع والاستدلال والاستنباط بشار المنطق
المنطق على كونه منطق الاستدلال من جذري من حيث هو المنطق
ثم انه من هذه الجهة حتى كان جزوا من جذري من حيث هو المنطق
وقرعه من فروعه والاسباب في ان اتفاق الاصل وتدرج داخله
تفان الفقه والنص فيه **فقال** الثاني ثلث الكتاب فلات الكتاب والمنه
عربيات والاستدلال بها يتوقف على معرفة اللغة من تحقيقه ومجانب
وعده وخصوصه واطلاقه في تعبد الحكم والخصوص لمعنا مباحا
وادخال بعضها في اتفاقها كذا في اصوله لان الاصول لا كان مقتضاه
الخاصة بغير العلم **قلت** الثالث اصول من حيثها علم اوله لا بالبرهنة
اثبات الاحكام ومنه ثانيا اصول من حيثها علم مثلا كان معناه انه دال
ومستفاد من قولنا الاصول وجوب مثلا كان معناه انه دال
عليه ومفيدا فقد وقع جازا على حصول حاشية **الجزء الاول**
نفاها واحكامها على احد من مبادئ الاصول والفقه **الجزء الاول**
اي هذا البحث الاول والعلم الاول هذا العلم يطلق على حصوله
واخصه **بوتقاني** **بوتقاني** من ذلك نقول ان علمه الثاني من تصور
تصديق المواد بغير التاب من الزوال ومجمل التفسير فيدخل

من التصورات العلم بالمفهوم الذي يمكن تغييره والشك والرهيب
الصدق يقال ان العلم بالمفهوم الذي يمكن تغييره والشك والرهيب
بماضي والآن وهو بالذات قاله الباقون بعده ايعلم الوعد بالحيث
وان كان من حيث ثبوت الادله ومن جعل الموضوع كالاصل من جاز
التوضيح والتفصيل في **تفسير** **الحكمة** علم لم يتغيره بالبرهنة **قلت**
بأنها ان العقل احد مصادرك الاحكام افعال تعبد الاحكام بالشريعة في
تعريف الفقه بتسليم شخصه دلالة بالشريعة لاننا نقول معناه انشاء
مستفاد من الشرع اما بقوله لها من حكمها او اما بما كان في
نقلها عنه من احكام الكلام في هذا المقام **واجاب** عن الضم وعده
وعنه الشيخ **الحسن** ما استدل به من ادله زيادة شرط طاعة
او الاشارة على اتفاق الاول اما ان لا يرد الشرع او الثاني على اتفاق
اتفاق الاول اما ان يكون مع زيادة شرط لا يقتضي به العقل والادله
الاول شرعي والاتفاق الثاني مختلف فيه **فاجاب** عن الامور الثلاثة
الذي توجب زيادة في المصير اخذ في كل ما حيث **قلت**
وهذه الحاشية حاشية على البها اما الاول فلا في هذا العلم ما كان على
بكتفة استنباط وطريقة الرفع والاستدلال والاستنباط بشار المنطق
المنطق على كونه منطق الاستدلال من جذري من حيث هو المنطق
ثم انه من هذه الجهة حتى كان جزوا من جذري من حيث هو المنطق
وقرعه من فروعه والاسباب في ان اتفاق الاصل وتدرج داخله
تفان الفقه والنص فيه **فقال** الثاني ثلث الكتاب فلات الكتاب والمنه
عربيات والاستدلال بها يتوقف على معرفة اللغة من تحقيقه ومجانب
وعده وخصوصه واطلاقه في تعبد الحكم والخصوص لمعنا مباحا
وادخال بعضها في اتفاقها كذا في اصوله لان الاصول لا كان مقتضاه
الخاصة بغير العلم **قلت** الثالث اصول من حيثها علم اوله لا بالبرهنة
اثبات الاحكام ومنه ثانيا اصول من حيثها علم مثلا كان معناه انه دال
ومستفاد من قولنا الاصول وجوب مثلا كان معناه انه دال
عليه ومفيدا فقد وقع جازا على حصول حاشية **الجزء الاول**
نفاها واحكامها على احد من مبادئ الاصول والفقه **الجزء الاول**
اي هذا البحث الاول والعلم الاول هذا العلم يطلق على حصوله
واخصه **بوتقاني** **بوتقاني** من ذلك نقول ان علمه الثاني من تصور
تصديق المواد بغير التاب من الزوال ومجمل التفسير فيدخل

في هذا الموضع

هو النوع المفضل
للمسافر

5

Handwritten signature: *Handwritten signature*

محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله

هو قتيب بن
هو قتيب بن
هو قتيب بن
هو قتيب بن
هو قتيب بن

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

[illegible]

فكوتنا لا شيء من السائر **بارج** ويقين فان النادر وان يكون موضعها السبيل لدار و
المقبل على العكس فاذا الف المقيما على وجهه ياتي فيه كمال الطبيعة والناظر الى الامر
اكتفى ان لا ينضم اليه على الشكل الاول **ولعل** هذه المسألة قد يكون عنها عيب على
بعض شروط الاشكال الخاطئة لا تترتب على الشكل الاول فتمسك بحدودها عند اشكالها
المعقولة **القسم الثاني** في القياس **الاساسي** وهذا القياس برهان مقيد في الاول
شرطيه والثاني هو في الاستثنايه هليله ان كان شرطه الشرطيه في اصل علمي والافتر
طيه وحليله هو قسما متصل وهو ما يكون شرطيه قضيه منفصله وذاك في الخارج
من القياس الاستثنائي المتصل بها ان احدهما استثنائي فيه غير المقيد في مقدمه الا
سستنايه وهذا معنى قوله **وتبع مقدم** فانه يوضح وضع الثاني في عيبه لان صدق المقنوم
وهو مقدم معلوم صدق اللام وهو الثاني كقولنا ان كان هذا انما فهو حيوان لكنه
انسان فهو حيوان والثاني ما استثنى فيه بعض الثاني في مقدمه الاستثنائية وهذا
قوله **رجع المقدم** فانه يوضح رفع المقدم اي ينقصه لان انتفاء المقنوم متلزم انتفاء المقدم
كقولك في كمال المذكور لكنه ليس بحيوان فليس ما في ما وما ما استثنى فيه حيوان
او ينقص مقدم فلا يصح شيئا لان انتفاء المقنوم لا يستلزم صدق لا زعم ولا انتفاء وكذا
صدق اللام لا يصدق صدق المقنوم ولا انتفاء بخلاف ان يكون المقنوم اعم من المقنوم
العم الثاني من القياس الاستثنائي **مفصل** وهو ما يكون شرطيه منفصله **القسم**
اي الناجم من القياس الاستثنائي المتصل بها ان ايضا احدهما ما استثنى فيه وضع من
المقدم والثاني اي عيبه في حقيقته **وما تبعه** وقد عرفت ان الاستثنايه على كل وجهين
ستلزم نقص الجزء الاخر لا انتفاء كجانب بينهما واما استثنى نقص هذا كجانب فلا يستلزم
عيب الاخر ولا ينقص بخلاف انتفاء عيبه في ما تبعه **رجع** والثاني ما استثنى فيه اي رفع كل
ما مقدم والثاني في نقيضه **في اي** في حقيقته **وما تبعه** كقولنا انتفاء نقص كل
من وجهين يستلزم عيب الاخر لا انتفاء كقولنا انتفاء عيبا ما استثنى عيبا احدهما فلا يستلزم
عيب الاخر ولا يرفع بخلاف كجانب بينهما في ما تبعه على عفت ان حقيقته لها اربع متابع
وضع المقدم عن رفع الثاني ورفعه عن وضعه ورفع الثاني عن وضع المقدم ووضع
عن رفعه لا فتتاح كجانب بينهما وتكون عيبا وما تبعه **رجع** في نتيجته ان رفع كل وجهين عن
وضع الاخر لا فتتاح كجانب فقط وما تبعه على شيئا وضع كل وجهين عن رفع الاخر لا
فتتاح فقط كقولنا انما ان يكون هذا العبد زوجا واما ان يكون فردا لكنه
زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو

وكقولنا انما ان يكون هذا العبد زوجا لكنه ليس بزوج لكنه ليس بزوج
لنا ان ان يكون هذا الزوج الزوجا لكنه زوجا لكنه ليس بزوجا لكنه ليس بزوجا
ان لا يحتاج القياس الاستثنائي شروطا لا يحس اعطاه بقول الشرط الاول **باب**
الترجيبة منفصلة او متصلة لانها ان كان بين الامرين اتصال او انفصال لا يرد من وجه
احدهما او عيبه وهو الاخر او عيبه وهو الشرط الثاني ان يكون المتصل له وجهه ومنفصله
عندها يرد ان المتصل له انما ان يرفع ويضع مقدمه وضع الذي يرفع ولا يرفع اليه **رجع**
المقدم ما الاول فلان العلم بوضع ما ناهي حاصل قبل العلم بوضع المقدم والآن العلم بصدق
الانتفاقيه مستقار ما العلم بصدق المقدم فلا يفسد العلم من العلم بصدق المقدم ولا يرد
واما الثاني فلانه لا اتصال بين مقصص شرطيه الانتفاقيه لا بالزعم ولا بالانتفاء اعطاه
الانتفاقيه خاصة وهي التي تكون صدق الثاني في عيبه بصدق مقدم بوجه توافق
بجانبين على الصدق فطاهر لصدق بوجهين فلا يكون بين نقيضهما اتفاق لكنه بما وال
لزوم لعدم العلاقة واما في الانتفاقيه العامه وهي التي قلنا بصدق الثاني على ان
صدق المقدم لا العلاقة لمجرد صدق المقدم وهي ثم مطلقا من الاول لا لاحدهما
الى صدق المقدم كقولنا ان كان كلاما موهوبا فلا ينفذ ان يصدق بغير ان صدق طرفيها
فلا يرد من صدق المتصل الانتفاقيه مع كذب الثاني كذب مقدمه مع ان كذب الثاني ليس
سائيا في صدق الانتفاقيه وكذا كمال المتصل الانتفاقيه لا يصح وضع احدهما ولا يرفع
لان صدق احده طرفيها لو كلفه ما معلوم قبل الاستثنائي فلا يكون مستقارا عند الشرط الثاني **باب**
كلية الشرطيه منفصلة او متصلة والاحراز ان يكون المقنوم والاعاد على بعض الاوصاف
والتكثير على بعض احد فلا يلزم من وضع احدهما في الشرطيه او رفعه ووضع الا
خلاف او رفعه **الدرج** لان ان يكون وضع الاستثنائي متعلقا في جميع الاعراض وعلى جميع الا
وضوح او يكون وضع المقنوم والاعاد بعينه وضع كجانب فانه يصدق القياس حسب ما
البحث الثاني في الموضوعات الغريبه فصل اول هذا
الغريب في الكلام في الوضع والوضع وطريق معنى **الغريب** وضعه لعمد جعل الشيء في
حيز معين او مطلقا مشتركا بين معينين احدهما تقييد اللفظ بالاربعى وعلى هذا
فما جاء موضوعه لغناه الجازي وتاثيرها وهو التقييد على كماله والدرج مطلقا الوضع
عنه الاطلاعي **في معنى اللفظ** للذي **الغريب** في ترتيبها وهو التقييد على كماله والدرج مطلقا الوضع
تقريبه نظم اليه يخرج اللفظ الجازي عن ان يكون تقييده للدار على المعنى الجازي
وضعا لانها لا تكون بغيره وكذا ما فاده العلم بالسري قد يربطه شيئا

٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

اللفظ طفا وان اردت ان يكون اللفظ علة لك ان هذا معنا انه اريد الممتزك لا معارضة وحبيب
ما جتارا لاول قوله انه وارتفع بعد طفا عليه قلنا علم ان معارضة معارضة ما اذا وجه
المعارض فلا وها هنا وجه المعارض وهو ان يرتفع مع الممتزك وجودا وعلما معا فلو كان ان يرتفع
معينه اللفظ المعينه معطفا لخصا من كل من الممتزك وخصوصه كما ذكره فاما ان يتساوا كل من
الضمين اولى وحسن يلزم الممتزك اما على وجه ان يرتفع اولى فلو كان يلزم ان يكون عليه كل واحد من
الممتزك والخصوصية بل لا وجه لوجهه بالقياس الى ان المعارض اوجه غير عديم فلا يلزم ان
يكون اللفظ وجودا وطفا هذا لا سيما انه واجبا لا يثباتي قوله يلزم ان يكون حقة انهما
لما اريد الممتزك لا معارضة قلنا علم مع اريد الممتزك منع علية لان علية حصص معطفا من
مع اريد منع اللفظ وجب منع اللفظ ومنع علية بالبرهان الذي ذكره في اثبات علية لا
سواء في معارضة على سبيل التعليل بل هو علية لان المعارض على سبيل التعليل ليس لان مع
قول بعين البرهان الذي اثبت فيما يكتول وها هنا كذلك لان استدلنا ان يرتفع كما دل
على علية الممتزك دل على علية المخصوصية وعلية له لم يعلم مع علية الممتزك فلو كان يرتفع
والاعلى علية الممتزك وعلى علية وهو معارضة على سبيل التعليل وان لم يعلم في حقه
في بيان اقسام اللفظ طفا في بيانها معارضا ولا توقف بينها على بيان دلالتها على معارضا
بدون ذلك بل دلالة وحده كون انشي كت يلزم من العلم به العلم بنفي خبره والاول هو ال
الثاني هو المعلوم والبال ان كان لفظا فله اللفظية ولا وجه لفظية وكل منهما ان
كان سبب وضع الواضع ونعيمه الاول باذنا ان الثاني قد وضعه كماله لفظا وبتعلم انه
وذلك اللفظ والاربع وحده اكلطوط والعقد والاشارة والنصب على مملو لا يثبات ذلك
سبب اقتضا الطبع قطعيه كماله هيدوث ان اللفظ غير موض اللفظ عليه مثل ان على
للفظ المعبر وسرعة البض على كفي وان كان سبب امر غير الواضح والضح معطفيه كماله
له اللفظ المسموع من راء وجمد على وجود الفاظ ودلالة اللفظ على ان ذلك كانت
اقام اللفظ لا لاسمه ولمتجرد بل لبحث ها هنا على كماله اللفظية الوضعية او عليها
مدار الاضافة والاستفادة وفيه تقسم اللفظية وتضمن والاعلام لان اللفظية سبب
وضع الواضع اما على تمام مساها في مسا ذلك اللفظ وسمى دلاله مطابقة لمعاني اللفظ
والبحث في الموضوع له اما على وجه ان يسمي ذلك اللفظ وسمى دلاله نفس لانه في
المعنى الموضوع له والماعلى يخرج اللفظ مقدار وعرفا وتيسر دلاله التمام لانه لا رده وهو
الدلالة اللفظية الوضعية في لاسمه عطفه فان اللفظ مشروط بحقق الدلالة اللفظية
ليس معتبرا في كنهه وقد اخارج باللفظ عقلا وعرفا فانه يلزم من حصول الموضوع على اللفظ

حصوله فيه عندنا كما يصح ان نسميه الى انما اوعده كما يجوز ان نسميه الى انما اوعده كما يجوز ان نسميه
تأخر في اللفظ الى الموضوع لانه سبب ما يرتفع بها جيات اللفظ لا اللفظ غير موضوع خبره ترجيح
بما يرجح به مع ما يتصور في اللفظ عطفه في دلالته التمام عطف خاصا على ان نفعنا نحن في
عن نحن لاسم ولم نعلم ان ذلك والاشارة واللفظية على سبيل ان اللفظ عطفه خبره ترجيح
منها ومن قوتها كمالها واللفظية هذه ان نفعنا على الممتزك ان الاول ان نفعنا على
بهم والاصول ليقال ان كل من يرتفع يكون اللفظ هو الممتزك بل ان يكون كونه ان سبب
تأخرنا في خبره وهو ان نفعنا ليقال ان نفعنا هو الممتزك في غير موضع ولا يبرهن كذا
لفظ اللفظ والقرينة اما هي حرة اللفظ على المعاني التي ولا يلزم من كونها خبرا وها هنا
بخت وهو ان لو كان لفظ متزكا بين معينين اللام وهذه ومع امده اتمح لفظ اللفظ
اللفظ الدلالات فينقسم تعريف كل من الدلالات بالافتراس وهو ان في كنهه معبر
في اللفظ بقاء كماله اللفظية دلالته اللفظية تمام مساها من حيث هو مساها والضمينية
هي دلالته على مساها من حيث هو مساها والافتراس هو ان نفعنا على مساها من
حيث هو خاص عنه فلو وضع لفظ اللفظ لخص مجموع الحكم المعين والحق وهو الموقوف
كانت دلالة على الصوغ حيث هو مساها دلاله مطابقة لا غير حيث هو مساها دلاله
تفصيل لا غير ومن حيث هو لازم مساها لانه لازم خبره ولازم كماله كمال الدلالة التمام لا
يقال هو لازم وليس بخارج فينقسم تعريف الدلالة اللفظية عسكنا ان نفعنا خبره
غير معتبرة في حقيق هذه الدلالة فانها متفردة ولولم يكن خبرا من الموضوع بل هو خارج
باختيار اللفظية وهو دلاله باختيار كنهه خبره واولا باعتبارها خبرا ليدرس كنهه دلالته
اما ان اللفظية المعنى على الموضوع بل هو لفظية اولاً فاما دلالته خبره خبره خبره
الضمين اولاً لارتباطه باللفظ لانه لازم اللفظية واللفظية واللفظية واللفظية واللفظية
مستلزمات لفظية وذلك لان دلالة اللفظ على خبره سبب كونه خبره واللفظية
اللفظية سبب كونها خبرا لانه ولا يحققا بدون دلالته اللفظية على سبيل وهو طفا
واللها مستلزمات كون اللفظ موضوعا على خبره وذلك مستلزم دلالته على سبيل بقاء
قلت التعريف على معاني ثلاثة كنهه واللفظية وسبب الموضوع كنهه اللفظية
وهو وجوده على خبره من الاولين لانه الثالث واذ الم يكن وجوده دلالته اللفظية في خبره
معناه لم يعدم استعمال اللفظية قلنا على ان كان ان السبب المخصوص به
الفعل اما ان كان منهم معاني لاسم الموضوع باختيارها وضعها عا وبه مدح وروج
هذا الاستعمال على خبره الفعل واما المطابقة فلست مستلزمة للضمين ولا اللفظية بل هو

لهم بقية ما نفاد وعشى ولا با حصار به احبوا ما نيا فانه قبح استعمال مشترك في
معنيين في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي ووجه البلا لانه لا يلفظ
الصلوة مشترك بين الجمعه والاستعداد لبادرهما عند الاطلاق وقوله يصلون فيها
وقعه واحده للاستعداد والى الله والى الملائكة ومن لم يعلم ان الصادق عليه السلام قد هو
لا الاستعداد ومن الملائكة الاستعداد لا الحضور والاصل في الاستعمال **فقط** ولا
يعمل من الاصل لا ليلين لانه انما مستعمل في الاعتبار ما عليها لا الشرف وهو مشترك
بين الجمعه والاستعداد والله حذف في اعتبار من الاول وان الاصل انما مشترك في
الملكه يصلون على النبي لان حذف خلاف الاصل ايضا احيى مانع للاستعمال المشترك
في جميع احوال فبقية فانه لم يوضع للموضوع لم يجر استعماله في الاستعمال اللفظي
عبره لوله وان وضع له كان استعماله في استعماله في بعض معانيه وهو خلاف
فان كانا عا وجواب انا اعتدائه لم يوضع للموضوع **المتوفى** اي هو ان الاعراض
استعمال في جميع على موضع **الموضوع** لفظا الوضع لكل واحد في ذلك لا بالانزاع ان يكون
الموضوع من احوالكم ومعنى الانسان والشيء كما عرفت وقرئ ما بين الجمع والموضوع
في ما بين الكل والافراد في الكل **الموضوع** وهو مشهور ويوضح انه يصح كل فرد في
الافراد ولا يصح كل الافراد ويصح كل الافراد ويرفع هذه التهمة لا يصح كل فرد واما جازا
فان استعماله في تعالي على ان يكون كل منها مدارا لفظا ومناط الحكم بطريق
لا يصح لان ان يكون بين المعنيين مثلا علاقة في اول احدهما على ان نفس الموضوع
والاخر على انه مناسب للموضوع له بخلافه وهذا صحيح بين الحقيقة والجازا ولو اريد
كل واحد منهما على انه نفس الموضوع له لكان حقيقة للجازا ولو اريد كل واحد
مناسب للموضوع له لكان مجازا لا حقيقة وذلك ان يكون باستعمال اللفظ في معنى
مجازي وسواء لما لانها من افراده وفي عرفت انه ليس من عمل المراع واما استعماله
في كل واحد منهما على انه معنى مجازي بالاستعمال واستعمال اللفظ في معنيين مجازي
لا ينافي الا في **احص** اما نعوان استعمال مشترك في جميع عبد الله فقط
لا لاول استعمال في كل من معنيين او معانيه والمعتبران معناه هذا وحده وهذا
لا يمكن ان يكون لاهلها وحده والاولا يكون معناه وتيسر وهذا والاولا يمكن استعماله في
وجواب انهم اعترفوا له وحده وهو محله خبرا من معنى الموضوع له اللفظ **الاسم**
كون منه لو كان **جراحي** الموضوع له لكان ان لا يعطى احد معنيين سالين

فان استعماله في تعالي على ان يكون كل منها مدارا لفظا ومناط الحكم بطريق
لا يصح لان ان يكون بين المعنيين مثلا علاقة في اول احدهما على ان نفس الموضوع
والاخر على انه مناسب للموضوع له بخلافه وهذا صحيح بين الحقيقة والجازا ولو اريد
كل واحد منهما على انه نفس الموضوع له لكان حقيقة للجازا ولو اريد كل واحد
مناسب للموضوع له لكان مجازا لا حقيقة وذلك ان يكون باستعمال اللفظ في معنى
مجازي وسواء لما لانها من افراده وفي عرفت انه ليس من عمل المراع واما استعماله
في كل واحد منهما على انه معنى مجازي بالاستعمال واستعمال اللفظ في معنيين مجازي
لا ينافي الا في **احص** اما نعوان استعمال مشترك في جميع عبد الله فقط
لا لاول استعمال في كل من معنيين او معانيه والمعتبران معناه هذا وحده وهذا
لا يمكن ان يكون لاهلها وحده والاولا يكون معناه وتيسر وهذا والاولا يمكن استعماله في
وجواب انهم اعترفوا له وحده وهو محله خبرا من معنى الموضوع له اللفظ **الاسم**
كون منه لو كان **جراحي** الموضوع له لكان ان لا يعطى احد معنيين سالين

عبد ووجه اللفظ لا لاول ولا لاهلها بعد اذ اعيد ولا احتياجا به احيى العاقلون هو ان
اطلاقه على خارج معانيه مجازا لا الحقيقة به **الاسم** اي اللفظ الذي لا يشترك في الاعراض
احد هاهنا والعدل ان يراود هذا وذاك ولا ينبغي عدم الجمع بان مراد هذا وذاك ليس
الى المعنى بل حقيقة وعبره علامة التميز اجواب انا الاسم **جراحي** اي
احد المعنيين من اطلاق مشترك على شيئا من غير ان احدهما يراود على
سقطها على ما ذكر في تفرع هذا الاول **الاسم** اي اللفظ الذي لا يشترك في الاعراض
الاستعداد **جراحي** اي اللفظ على القول يكون مجازا احدهما استعمال في جميع مثل
لان كلاهما نفس الموضوع له وفيه يفرق فيما عرفت وههنا قول جاسر وهو انه
فما اي مراد ما مشترك المعنيين **في** اي في المعنى خلاف الانشائي وهو لا يعي عطف
هو ان مراد به جازا وبالله خلافا عيني عيني وذلك ان مراد ما على الانشائي
معتد في اللفظ كعموم اللفظ المعني دون الحقيقة وسادس وهو ان احدهما يراود
به كجمله **في** اي حاصلة لقولك عيني عيني وثريد به جازا وبالله الانشائي
واما انشائي **في** اي كجمله كجمله في الاسوي وذلك لان الجمع معتد في التقديم جازا
ميد لانه خلاف المفرد **لعرى** بين السلب والاعجاب والجمع والافراد **صحة** اي
النفي انا هو اللفظ **استعمل** في هذه الانشائي والجمع اللفظ اللفظي لسعاد فله
فان افاده المفرد افاده الجمع والافراد **وعلق** في حجة **نافية** اي انما يشترك باعضائه
معنيين **في** اي **جراحي** باعتبار ما عاين **بشيء** اي اللفظ الذي في **بمجرد** فله جازا فيه
اجازي فيها ومن منع فيه معناه في حجة انما يقتضيه استعمال اللفظ والجمع **ووجه** اي
قال لربي في شرح الكافية وغيا مصنف ترد في جواز تقييد الاسم استعماله **وجعه** اي
اعتبار معانيه الحقيقة منع من جواز ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم
الاستعداد ووجهه من انه وفي شرح الفصول رذهب **تقوي** اي التاكيد والابتناء في
هو ان مثله قال الاربس يقال الجبان في عيان النفس وعلى امكان انهم يعزبون
لفظ تقييد ووجه الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا الذي قرب من مرادك
فهي وهو ان الشئ انشائي لانه او قعت لفظا لعموم هو قولك الاقرا صحتها **الاسم**
في موضع العموم كما ذكر في غير موضع كوما لعيت عينا فانها تعني لولا لانها
المختلفة مثل انشاء العموم سواء قلنا كلامه وهو قريب الى موافقه ما كان الاكثر
من ان اختلاف في التسمية **وجعه** معني على خلاف في المفرد ووجهه ان الغرض من منعه

وقد بان بان لا ريب في ان هذه المعاني في خصوصه لا يعرفها اهل اللغة وان الشارح
فصل في تعريف المتكلمين بها وادوم يكن الالهة لا اله الا هو في عبادة عن انهم انما اراد
هو ان يقاس قطعاً والامثلة ثبوتها ولا يثبت بنيتها الا ذلك ولوجه تبادر من كلام
الشارح اخذ القاضي ابو بكر ومما يروع اولاً بان لا يقولوا الشارح لا غير معانيه
اللغو به لغتها فكيف لاث الفهم شرط التكليف ولو وقع الفهم لبقول المبدأ ان المتكلمين
مثلهم والقرائن متواترة لم يوجد واحداً ولا في اللفظ ولا في المعنى فاما فهم بانهم ولما
بالترديد وبالفراش كالاجل في تعلم اللغات من غير ان يصرح معهم بوضع اللفظ
للمعنى وهذا ما اشار اليه بقوله **واهم بانهم** بالفرش احتجوا بانها ما عاينه بقوله
قيل في اي حقائق الشرع لو وقعت كانت **غير عربية** لان المفروض ان العرب
لم يضعوها ولو كانت **غير عربية** لانهم لا يكونون القران عديلاً لان **استعمال** القرآن
عليها **سعى عربيته** فما بعضه خاصة بحري لا يكون كلمة عربية وقد قال تعالى انما انزلناه
قراناً عربياً قلنا في جواب **ليس كلمة عربية** بل هو **مترجم** **والصحيح** في ان الالهة النبوة
لا للقران وليس في **اي صورة** شيء من هذه الالفاظ قالوا لا يجوز بعض القران وبعض
القران لا يكون قراناً قلنا لا نسلم عدم صدق شيء على البعض من ادبيات واعلم بانهم
لو لم يكن اسم شيء كانا والعل وشكلها **القران** **وايضا** مفهوم **كل مصدق على علمه**
وعلى بعض بعض منها ولذا لم يكن لوجه الاقتران حيث نقراه اية وصحاح
تقال هذه الاله قراناً بالاجتماع **عقلاً** **ايماناً** **والتسليم** وان سلم ان القران
كلمة عربية فلا يلزم من كونها في القران امتناع كونها عربية **فقد صدق بحري** ولو
مجازاً **اعلم** **انها** غالبه **كذلك** اي عبيدك شعروا في فارسي وعربي فانه ينسب الى غالب
فيه منها واطلاق العرب على القران لا يستلزم كونهم جميعه فيه غايه ان يقال
الاصل في الاطلاق **اكتشفه** لكن **الحكام** قد تركب ما ذكرنا من الابهل كونه على حقايق
شريعة **ويوفي** **الاهدب** في الوقوع وعده لبعض المعارض الالهة عده فاعلم ان
واستدل **انها** في احتشكت الكتب في نقلها **اهب** في هذه المسئلة فقال الامام
سعي في معانيه في وقوع الشرع اربعة اقسام اولها **بني** وعندها بعض
مرصيه وانما قلنا في اننا انما ما قبله على افاذه معانيها اللغو به مع زياده

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مجموعه کتب خطی و چاپی در زمینه تاریخ و جغرافیه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

هذا ما وجدته في نسخة - في نسخة طبع

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

درخواست می‌شود که این امر را در اسرع وقت انجام دهند و اگر ممکن است به این ترتیب عمل کنند که در این صورت می‌تواند به نفع همه باشد.

1. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (Probability of getting 2 heads)
 2. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (Probability of getting 2 tails)
 3. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (Probability of getting 1 head and 1 tail)
 4. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (Probability of getting 1 tail and 1 head)

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء

فقد

والتفكير في ذلك من أجل أن يكون الإنسان قدوة للآخرين
في كل شيء، فلهذا كان عليه أن يترك ما كان يعمل فيه من قبل
لأنه لم يكن يريد أن يكون مثلاً للآخرين في كل شيء، بل
كان يريد أن يكون مثلاً للآخرين في كل شيء، فلهذا كان عليه
أن يترك ما كان يعمل فيه من قبل، لأنّه لم يكن يريد أن يكون
مثلاً للآخرين في كل شيء، بل كان يريد أن يكون مثلاً للآخرين
في كل شيء، فلهذا كان عليه أن يترك ما كان يعمل فيه من قبل.

هذا المبدأ الأول لقضا علي رضي الله عنه أن ذكره واجب في كل خصوصية وذكره موصوف في كل خصوصية

فقط در این صورت که با وجود تمام اینها، هنوز هم به نظر من، هیچگاه نمیتواند از حد و اندازه خود فراتر رود.

[illegible]

على وجه الاختلاف : فنصف في العيب والآخر انه سيبطل في جميع من ادركه وهو
 قول لا يرد على الاستدلال الحق الاستدلال في غير مكان التكليف والزمه حقون من ادرك
 على معنى التكليف لزم ما فيه كذا وان كان في نصف مطلب ما فيه كذا ولا شك ان التكليف او فعل
 السند ودية في الثواب شرع على ذلك الفعل لغير الوجبة كان اخلاق عايد لنفسه في التكليف
 ولم يتوارى في الشك بمعنى واحد **مسئلة** في انفس الموعود وفي اصحابه
 في انفسهم فاصح انهما **الوجه** في انفسهم فاصح انهما يستندون في بعض
 وجهي ادراكهما على انفسهم في العلم ان الوجوب والتعريف ان تعدد متعلقين لا خلاف في وجوبه
 وان المتعلقين كذلك ايضا بان تجب له وتغيره فكذا لا يسجد وللصحة الاعتد بعض المعاملة
 وهم الذين بان من الفعل ونحوه في ذلك الوقت تحت تحصيله فانما ان تجب وجهه الوجوب والتعريف ولا
 ان اخذت جهتها من انفس التكليف : اعند بعضهم انما التكليف في حال وضعه بعضهم من اجاز
 في ذلك الاصل ان الربا يتضمن جواز انفس والتغير يتضمن عدده وهو انفسه فكان تكليف
 محال في ذلك لوقوع التناقض تصرفه في نفسه لا في الحكم به وان تعددت جهتها من غير انفسه
 بالبحث والافضل اخذ في ذلك اكثر ما ذكرنا **قوله** يعني الواحد بالتحقق
 في انفسهم في حاله في سبب بعض اجزاء التكليف
 وذلك كما لا يخفى عليه من انفسه في كون مخصوص في حقه في ذلك المكان فانه يطيعه على
 يجتهد في الامور التي عليه من التكليف متعلق الامور التي عليه متعلق في التكليف في التكليف
 انفسه في حاله متعلق مع اختلاف جهته من الوجوب والتعريف فلا يجوز **قوله** في ذلك
 في انفسه في حاله متعلق الامور التي يكون في الحجة وهو واحد ما يرد من جهته كونه جزء الصلوة
 الامور وما يمتنع عنه من جهته كونه نفس العيب الذي عنه ديرة او لا يمتنع عنه جهته
 والعيب يعني في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 وقضاها بعد ان اذ الصلوة الامور في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 التي تلاقى في الزواجر في بسط الطلح بها لا يرد ان بسط الغرض عند فعله في
 وعصية كل من لم يجتهد حتى سقط عنه الغرض فكانت كالملة على السقوط في حاله
 لا على ما هو شأن خطاب التكليف من سقوط الطلح بالايان بالامور به : كلامه فيكون
 والمهم ان في التكليف في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 والسبب في جعله في النظم لا يرد في نفس الصلوة المودة في الدار العنصرية لنا انما

في النسخ وانما يتعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 وسببها من حيث ان في الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 بهم ان في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 يقول يجوز انما يتعلق بهن جوار : **مسئلة** في انفس الموعود وفي اصحابه
 والعيب فانه في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 جنس الصلوة في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 وهو الذي في الدار العنصرية لان الصلوة في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 احق التدبر بانفسه في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 واجاب ان متعلق الامور في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 ولم يقع كان الا في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 اصدله متعلق في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 وذلك لا يجوزهما عن التعلق **واجاب** ان في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 واحدة في الامور في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 جهته في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 العنصرية احد اجزاء يكون الذي فيها حكمه والسبب وهذه الكون بعينه شعبة واحدة الصلوة
 الصلوة شعبة مع في جميع اجزائها في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 العين لكل الصلوة العينية غير متعلقة في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 العنصرية في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 كما في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 جهتها متعلق في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 اكثر من زيد واحد يكون متعلق في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 وتكون واجبه لان الامور الواجب التوجه عليه ولم يرد في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 وايضا الصلوة لوجوب عدم انزال النقص وجوبا في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 حرام فيكون بعضا واجبه حراما وهو في حاله متعلق الامور التي في حاله متعلق
 فيكون الواجب بعض اجزاء الصلوة لانفسه لان بعض غير واجب لان كل واحد في حاله متعلق
 فاذا وجب وجبت واذا لم يجب لم يجب واذا لم يكن الصلوة واجبه لم يكن صوابه في حاله متعلق

واجوبان

احتمل ان يكون يعلم المصنوع بقدره القلب اذ قال الله في ذكره واهل بيته

القلب من سجد له اذ هو على كبره فلهذا بقدر الصلوات في ذلك

مع كونه في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

الحج المالك في الصلاة عليه في ذلك

القلب انما في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

تصير ذلك النفس في شئ من ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

القلوب في ذلك على سبيل استيفاء القلب لا في ذلك

[illegible]

[illegible]

فيهم قد ماتوا وكونوا يعذبون بالحدود واللعنات. فاستقامت قلوبهم على الحق فصاروا
 في الجنة من المؤمنين في الجنة. فاستقامت قلوبهم على الحق فصاروا في الجنة من المؤمنين
 في الجنة. فاستقامت قلوبهم على الحق فصاروا في الجنة من المؤمنين في الجنة. فاستقامت
 قلوبهم على الحق فصاروا في الجنة من المؤمنين في الجنة. فاستقامت قلوبهم على الحق
 فصاروا في الجنة من المؤمنين في الجنة. فاستقامت قلوبهم على الحق فصاروا في الجنة
 من المؤمنين في الجنة. فاستقامت قلوبهم على الحق فصاروا في الجنة من المؤمنين في الجنة.

١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠
 ١٥٠١
 ١٥٠٢
 ١٥٠٣
 ١٥٠٤
 ١٥٠٥
 ١٥٠٦
 ١٥٠٧
 ١٥٠٨
 ١٥٠٩
 ١٥١٠
 ١٥١١
 ١٥١٢
 ١٥١٣
 ١٥١٤
 ١٥١٥
 ١٥١٦
 ١٥١٧
 ١٥١٨
 ١٥١٩
 ١٥٢٠
 ١٥٢١
 ١٥٢٢
 ١٥٢٣
 ١٥٢٤
 ١٥٢٥
 ١٥٢٦
 ١٥٢٧
 ١٥٢٨
 ١٥٢٩
 ١٥٣٠
 ١٥٣١
 ١٥٣٢
 ١٥٣٣
 ١٥٣٤
 ١٥٣٥
 ١٥٣٦
 ١٥٣٧
 ١٥٣٨
 ١٥٣٩
 ١٥٤٠
 ١٥٤١
 ١٥٤٢
 ١٥٤٣
 ١٥٤٤
 ١٥٤٥
 ١٥٤٦
 ١٥٤٧
 ١٥٤٨
 ١٥٤٩
 ١٥٥٠
 ١٥٥١
 ١٥٥٢
 ١٥٥٣
 ١٥٥٤
 ١٥٥٥
 ١٥٥٦
 ١٥٥٧
 ١٥٥٨
 ١٥٥٩
 ١٥٦٠
 ١٥٦١
 ١٥٦٢

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

حاصل الخلف

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاصح من هذه حكاية الحبيب لانه لم يرد من الغلبت وقد نزلوا في حبه
والاصح من الغلبت لم يرد من الغلبت وقد نزلوا في حبه
فيهم الشقيق كالبه وعذر الغلبت لانه قد نزلوا في حبه
ما دون نزلوا في حبه وعذر الغلبت لانه قد نزلوا في حبه
فيهم الشقيق كالبه وعذر الغلبت لانه قد نزلوا في حبه

الدليل الثاني في الكتاب العزيز في المعارف

[illegible]

كتاب الله عز وجل في حقنا وفي حقكم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

باب فیہ

[illegible]

۱۲

[illegible]

معاداة النفاق

[illegible]

[illegible]

وہ مکمل ہوئے

[illegible]

1. 2. 3.

[illegible][illegible]

هذا الوجه من كون اصل الجماع من عامل ومشارك مستغن فصح على
 به ما تقدم ذكره من صحة ما علم بعضه واستندوا له فاجابة ان قولنا بان جماع
 دولته كذا من غير ان يكون له بعض الخويل في جملة الخويل فيكون على كذا
 فان قولنا من اصل الجماع (بغيره) احاد (بغيره) كذا على ما علمت
 واحدا من الاحاد وان كان في الجماع واحدا كذا لم يخلو من التضمن
 لغيره من الاحاد من الصواب وغيره من الاحاد كذا من غير ان يكون
 بغيره من اصل الجماع على كذا في الجماع وقد تقدم وقد ذهب بعض
 اهل الحديث الى ان الجماع من غير ان يكون له بعض الخويل في جملة الخويل فيكون على كذا
 الصواب من غير الصواب وما ذكره من غير ان يكون له بعض الخويل في جملة الخويل فيكون على كذا
 الصواب من غير الصواب وما ذكره من غير ان يكون له بعض الخويل في جملة الخويل فيكون على كذا
 فاجاب ان يكون على الجماع بها وان يكون له بعض الخويل في جملة الخويل فيكون على كذا
 في جميع كذا الصواب على الجماع بها وان يكون له بعض الخويل في جملة الخويل فيكون على كذا
 حيث يتبعه احتياج بنفسه كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 اهل الحديث ان على احد قولنا بان كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 بصدقه قوله وحده من جملة من شهد جماعة في جملة من شهد جماعة في جملة من شهد جماعة
 لصدق ذلك بان يكون الخبر فيه شاهدا معكروا لا ليس فيه وان لم يصدق فيه
 عن كذا فيه من تدوين اورثته او ربه في كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 يعلم صحتها لان كذا فيه من كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 وهو المأمون كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 عنه وجه من كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 او بعضه بان كان كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 على الاصح ما اخبر به في جملة من شهد جماعة في جملة من شهد جماعة في جملة من شهد جماعة
 بان خبره بطلان في جملة من شهد جماعة في جملة من شهد جماعة في جملة من شهد جماعة
 وان لم يعلم من الذين خلاصه او علم خلاصه او كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 مانع اذ كان الخبر دينيا لا غير ديني بان يكون ظاهره الاكراهية في جملة من شهد جماعة
 اسكت عن انما هذا شأنه يدل على صفة له وحاصل ما ذكرناه ان الخبر انما هو
 على الرسول بما اخبره الا ان كان الاكراهية كسرت الخبر فصح على كذا في الجماع كذا في الجماع
 يقتضي بصدقه كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 الاول ان ما علم خلاصه او كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 كان اهل البيت وان كان من كان من غيرهم فصدق كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 ان يكون من الاكراهية في جملة من شهد جماعة في جملة من شهد جماعة في جملة من شهد جماعة

صحت في

صدق احاد من ادب في صدقه دليل صدق في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد
 والاصح في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 ان قيل في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 كقول القائل انما يراهوا على اهل البيت على اهل البيت على اهل البيت على اهل البيت على اهل البيت
 في دس الاخبار واستندوا الى انهم لم يثبتوا فيها فلو جردوا بطون الكتب
 اعدت فيهم احاديث والافراد في حدود الحقائق الذين استندوا بها اليه فيهم وغيره
 فثبت فيهم على ما علمت وذلك لعلم ان الاخبار قد وثقت وحفظت فاذا
 لم يجد على كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 ومنه في الاصح من الادب المستند بما يتوفاه في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد
 بطل على كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 الكتاب وتروا له في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 في ان شانه تعالى في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 اذ كان في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 ان قيل في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 اذ كان في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 الخبر بها خبره وانما جعل العلم كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 وكذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 يشهد عليه بما يتوفاه في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 والدينه اعظم من انما جعل العلم كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 خلاصه وحالف في ذلك الا ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 سامية وتروا له في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
واختار بان انما يعلم انما جعل العلم كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 والتم من كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع كذا في الجماع
 بصدقها وبما شانه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 فلا يتوفاه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 الجمع وتروا له في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 مستند ايضا ما يعلق بالادب مع قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد
 انج عن العوة وقدره بها وقدره البسطة في الصدور وتروا له في قوله ما فيه من مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد على مسانيد

كماله وعبد الرحمن بن عثمان بن سيارها بعده وعن ابن سيرين وشراحيل بن صفور
 صدوقا ومعلقا بن اسود بن زيد فلان هناك من كان له جيب ان يذكره من سكره
 وهذه المسئلة بين الفاضل من بعد وفي بعض باب استدل بها عليهم باجماعهم على ذلك
ولنا ايضا فانما هو جيب الله عليه السلام كان يتقن الاسماء التي هي عليه السلام
 خلقه على ان لا يثبت اليه من غير ان يكون العمل مقتضاه **الحج** ان يكون
 به لانه العمل على التكليف باختيار الاهداء انما هو العمل بالصدق فقال العمل بالصدق
 في نفس صير العمل لغيره وجوبه عندا وجب عقلا بدليل ان العقل يقتضيه التكليف
 العمل بصدق العمل بغيره من اول انكسار حصار زيد ان يقتضيه العمل بان العمل
 لا يثبت وان الجهد لا يثبت تحته وذلك لتفصيل لما هو بالعمل بها لا وهو وجوب التكليف
 لا يثبت وما نحن فيه كذلك للقطع بان العمل صراة عليه والى ذلك بعد ان توضح العمل
 وضع المضاد وجوب العمل بصدق العمل بغيره وجوب العمل بغيره
القول والتميز بين العمل بصدق العمل بغيره وجوب العمل بغيره
 فظاهره والحوادث على الاول ان العمل بالصدق في نفس صير مقتضى العمل
 واجبه لانه لا يثبت له ولم يثبت العمل بغيره وجوبه في الحقيقة فليس عليه العمل بغيره
 ولا يجب قيامه به عليه لعدم التماثل في شرط القياس ولذلك ابطال قائل القياس
 انما اشار الى ان العقول والاعمال وتبينه على غالبها لظن وانها عقول بغيره
 على الصانع فاذا لم يكن من كذب العمل فيها لما من قولهم في الفهرده سلمنا كذب قيس فلا
 يثبت الا لظن لم يكن كذب خصه بغيره الاصل شرط او خصوصية النوع مانعا والمسلوك
 الاصلية لا يجد لظن فيها شيئا **واجواب** من التميز بين التكليف انما عندنا
 فلا يتحقق العقل والاعمال عند الاشعري فلا يلزم بها الاول في قولهم في الفهرده سلمنا كذب قيس فلا
 دليل على عدم العمل بها ورد الشرع بان ما لا دليل عليه لا يكون عليه العمل به فلو
 دلت على عدمه لم يلزم بان كانت حاكم على الشرع **الحج** انما اشارت به الى ان الشرع على وجه
 الاحاد لا يكون يتقرر بغيره لا يتحقق ما ليس كذلك بل هو تميز بين افعال العقل
 عمل لا يتبعون الا لظن فقدم ما جاب العمل والظن والظن دليل القبول بخلاف العقل
 وان تقولوا على ما لا تعلمون بيان ذلك ان العمل بالاهداء لا يعمل بالصدق بغيره
واجواب ان ما ذكره ظاهره والظاهر انما يتحقق الا قاطع وما ذكره في التخصيص
 في القولين في العمل بالصدق والقطع وقول لظن ما شك والوجه غير ذلك عند
 الأشخاص وانما ان التعلق على ان دليله في نفسه لا يعارض بالتحديد **واذا**
قد عرفت حجة التكليف بغير واحد وبطلان وجوب المانعين فليعلم باخبارنا

استدل

يروى بعضها في الخبر بسند اليه وبعضها في الخبر نفسه وبعضها في الخبر منها قد عرفت
فصل في توطئة التكليف بغير واحد وجوب العمل ببعضها
 واجبة العمل وهو ما يروى في بعضها في الخبر نفسه وهو العمل بغير واحد وجوب العمل ببعضها
 وهو مدلول الخبر انما هو ان التكليف بالعمل بغير واحد وجوب العمل ببعضها
 صدق صاحبها في نفسه وعندها ما هو شرط معتبر وما هو شرط معتبر عندنا هو
 وعنده عندنا في قولنا ان التكليف بغير واحد لا يثبت على ما لا يثبت على ما لا يثبت
 بانها العمل بغير واحد لا يثبت على ما لا يثبت على ما لا يثبت على ما لا يثبت
 وروى بعد ذلك عليه كسب الحديث في نصه ليس لا يثبت على ما لا يثبت على ما لا يثبت
 بعده ولم يثبت على ما لا يثبت على ما لا يثبت على ما لا يثبت على ما لا يثبت
والقول في الصفة وما وقت اداء التكليف معتبر فان غير التكليف وان كان التكليف
 غير موثقا لاحتمال ان كذب العمل عليه غير مكلف فلا يعدم عليه التكليف بغيره
 عليه فلا يثبت عدمه لانه لا يثبت العمل بغيره على الصدق والحق وهو من يجوز
 عليه وعلى من يتكلم في زعمه ان التكليف لا يثبت على ما لا يثبت على ما لا يثبت
 روايت عنه الامام الموديع لانه من جازي **قال الموديع** فيقول
 بان التكليف بغير واحد لا يثبت وجوبه بغيره ما ذكره الشيخ انما هو العمل بغير واحد
 عليه لظن بصدق قضاة كثر من العبيان المختصين في العمل في بعض الماهيات من
 الحيوان والخلق المانع عن التكليف بالصدق ما يقرر بغيره في قولهم في الفهرده سلمنا كذب قيس فلا
 الصانع يثبت شريفه وتبينه في الحقيقة فيقول في باب التميز بين التكليف بغير واحد
 في التراتيب عليه المعقود في الصلاح فظاهر البت عليه وغيره وقد يقول قائله وانه
 ما كذب كذب من عند عرفت يعني من حيث التكليف **وقد سلمنا** ان التكليف
 انما عليه ما يشك الى ان المانع الكمال لا يميز ويقتضي في شكل المانعين فيقول المانع
 من كل لظن فاذا كان التكليف بغير واحد الصانع فلا يعدم العمل بغير واحد
واجب المانعين لغيره لانه في نفسه بانها الحواجز من رواية المانعين في قوله ان
 الرواية والاشياء في معنى واحد وجوب العمل بالصدق في باب الشرع والاشياء
 ما لا يثبت واجبة النفوس له والى العصية وذلك توكيد من كثره في شره الزيادة ما لا يثبت
 من كثره رواية المانعين على عيب عليه في قوله في قوله العيب بعضهم في قوله ان
 وهو قوله المانع الى الحق عليه والزيادة ما لا يثبت في قوله في قوله العيب بعضهم في قوله ان
 العيب وهو اجماع اهل المدينة ومنها في ماله من العيب في قوله في قوله العيب بعضهم في قوله ان
 وهي في اللغة عبارة عن النقص في الامور غير اذ في المظن الزيادة والنقصان

استدل

[illegible]

١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦

معيه على بفرقة وهراب عليه يدكن نعل و كافر بغيره لم يداخه
نحوه جعل عليه السواد على اهل اليمن قال واما قلنا انهم لم يتقدموا
فعلنا بل من قبلهم على وجهه من غير الخفاء الا انهم لم يتقدموا
ويعلمون من العرب انهم لم يزلوا لعدائهم بما تقصيه من الخسائر
خافوا ان يخرجوا الى اليمن في من قبلهم واولا وبعدها من يخرجون
وهو خلاف الحق هذه الصالح العدل الذي هو بعد قتل علي بعد الله
ذلك بل يصح ان الصالحين لم يفعلوا في قتله من غير العلم
والويله واما بغيره فبغيره واولا وبعدها من يخرجون
البيضاء والسوداء فبغيره بان لا يتبين وجهه اعم القصد بعد ذلك واما على
وسايعهم من ابن الصالح وقالة الاطلاق فيما اذا كان الفعل ولم يقفه بعينه
وسايعه ايضا والويله واولا وبعدها من يخرجون الا انهم لم يفعلوا
ان صاحب العرب في الواحد ورواية العبد بعد الفهم في ذلك ورواية
صل عليه السواد وبعدها من يخرجون واولا وبعدها من يخرجون
ان في وجهه العني والوجه في كون هذه الرتبة اصعب مما قبلها فلو اجتمعا
فيها فقلنا والويله واولا وبعدها من يخرجون الا انهم لم يفعلوا
المسبة الى من الاحتمالات **واعلم** اننا اذا ذكرنا الصالحين كما في حالتهم
واجتمعا سواء كان الصالحين اهل الاجتهاد او لا فلو لا يتبين وجهه
بان لا يتبين وجهه من غير العلم واولا وبعدها من يخرجون
ان لا يتبين وجهه من غير العلم واولا وبعدها من يخرجون
صالحين صاحب الاحتمالات ان كان ما بينه ما يداخه واولا وبعدها من يخرجون
والا واولا وبعدها من يخرجون واولا وبعدها من يخرجون
ما بعد ذلك ارض فيقبل وجهه على ان ترتفع رتبة من رتبة من رتبة
في غير وجهه وهذا ارض بعض اصحاب اليه فيه واولا وبعدها من يخرجون
ان لا يتبين وجهه من غير العلم واولا وبعدها من يخرجون
على ذلك الاصل ما في ذلك من ان كان في بعضه ما يداخه واولا وبعدها من يخرجون
سبب من غير علمه فلو لا ذلك على ذلك من غير علمه واولا وبعدها من يخرجون
وامنه عند ذلك بان ناهي الاجتهاد فيقبل علمه من رتبة من رتبة من رتبة
على هذا ما اوردوه من علمه ان لا يتبين وجهه من غير العلم واولا وبعدها من يخرجون
الاشيا ان علمه ان ناهي اجتهاد واولا وبعدها من يخرجون
اليها واولا وبعدها من يخرجون واولا وبعدها من يخرجون
تتبع من علمه من غير علمه واولا وبعدها من يخرجون
عليه ان علمه من غير علمه واولا وبعدها من يخرجون

[illegible]

[illegible]

فانی

[illegible]

[illegible]

مجلس
مجلس

[illegible]

وایک

وعقلان منقسم في ذاته فلهذا علم القياس على قدر كان في تقديره للقياس على أصوه
بما يلي **احتياج القياس** إلى شرطين أحدهما أن لا يقع في الاستدلال بنفسه فيكون
حالة الاستدلال وذاك أن القياس يستجده في مرتبة علم أصول وقيل في الجملة وقيل
المرجع الذي هو ذلك الموضع الذي يقع فيه العلم بالقياس فيكون العلم بالقياس
المرجع الذي يمكن من صحة الأحكام وأوجب الاحتياج في الأمور الستة الأولى المذكورة
في فتح نافذة القياس على غير ما قدم الأصناف وهو إما على ما ذكرنا لأن ما يستجده فيها
في موضع أكثرها مما لا يخفى في ذلك والنظر في أصله انصاف وعرض في الاحتياج في
القياس إما أن كان المراد ذلك أن ما يحل على ما عيب والعدل في كتاب الراد وقيل يكون
خطا وباعتبار ما ذكرنا من أن العلم بالقياس لا يقع في مرتبة العلم بالقياس وباعتبار
والقياس لا يحصل شأنا ذلك **الاحتياج** إلى احتمالين أحدهما أن لا يقع في مرتبة العلم بالقياس
والآخر لعمدة هذا الموضع المظهر على أن قوله في القياس لا يحتمل شيئا ذلك من
ما سبق من أن القياس لا يقع في مرتبة العلم بالقياس وذلك من أن العلم بالقياس لا يقع في مرتبة العلم بالقياس
وأيضا في ما ينفرد في القياس أن كان أصله عبارة واحدة ولا لا ينصلي في تقديره
على علمه والبرهان في ذلك الحجاب في تقديره القياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
والراجح أن العلم بالقياس لا يقع في مرتبة العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
العلم بالقياس على الإطلاق وما مراد عليه وقوله من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
استدلالا لا بد من هذا إما أن يكون تقدير القياس على الإطلاق في تقديره علمه من حيث العلم
به الدليل الأول والدليل الرابع فيكون العارضة دليلا والدليل الخامس دليلا
بأنها احتياجها في نفس العلم استظهار العلم من الجانبين وأما المصنوع في ما ذكرنا
فيما تقدم فيه القياس في الحجج لا بد من هذا في تقديره علمه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
على احتجاده لا بد من هذا من قبل لأن احتجاده على الإطلاق على علم القياس
توجيهها في هذا العلم في ما تقدم من حيث وجهه وإنما الحجاب توجيهها **حاصل**
خذ بالآلة لا بد من هذا في تقديره علمه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
بكون العلم في نفس العلم على ما ذكرنا من حيث وجهه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
العلم من حيث العلم بالقياس في تقديره علمه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
العلم من حيث العلم بالقياس في تقديره علمه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
توجيه علم القياس كما هو المعلوم وتوجيه العلم على ما ذكرنا من حيث وجهه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
من أبواب المنتزه البيع وهو أو أبواب البيع الثاني من
أبواب المنتزه وهو في العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
بأنها علم على وجهه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم
ففي علم على وجهه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم بالقياس لأن في تقديره علمه من حيث العلم

علاء فخر
رحمہ

من قولهم جعله لنفسه فتح جمعه وقيل في قولهم ان ارفع على قايه وهو الفعل
جمع على المضاف افعلى كقيل في كالمب وهو الايتان في قولهم فاضلت ايتان
المتنوع جمع هذا الجمع الجائسه وهو الفاعل كقوله وقيل ان يبعث على ضيقه
أفرد قايه ويكره ان يجعلها جارا على الفعل وهو ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث
على ايتان وهو ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
الفاعل على الفعل المستعمل في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
جاء في المصنف في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
سوق الحمد على المصنف في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
الترك على الفعل والترك غير فعل على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
لا يبعث على ايتان وان كان افعلى في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
عليه يبعث على ايتان وان كان افعلى في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
وعنه وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
الاستعمال وكذا في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
عن فروع ما اذا تأمرون مدفوع بان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
لا يبعث على ايتان ولا يوصف فاعله قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
عليه في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
المخصص من الفعل وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
الجمع على ايتان في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
في الوجه فانها على قولهم وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
فما يستلزم من قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
الترك فعل والتقدير قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
ان ان حقيقة في معنى عليه وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
عليه حقيقة ام لا فالحق في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
عند الاطلاق ولا يحمل المصنف على الحجاز اذا قد بينه وبين الاستعمال في قوله
ما في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
عليه المصنف في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان
لذلك لا يبعث على ايتان وان كان افعلى في قوله وقيل ان يبعث على ايتان وقيل ان يبعث على ايتان

مختلفان و

[illegible]

والتالي

[illegible][illegible]

والغلب وإما مشبهتهما للرجب في

فمنعوا من غيرهم جنداً وديناً، فنهى الصفاة عن أهلهم وروى **إلى القصر**
فندك استعمله صيغة المرفوع، المعنى ما تحت رافدنا **فحققت** المعنى
 فعلها والوجه **فقد** ونحوها وهذا قول الجمهور من استعمل المرفوع والوجه
 قيل لها حقيقة **فنهى** فنهى فنهى هو قول أبي طالب وأبي التيمم والوجه
 والله المصدق والكوفي قيل بل فل **الندب** لاغية وهو قول أبي همام وأما عبيد

[illegible][illegible]

البرص

[illegible][illegible]

انکسور

وہاں پہنچ کر وہاں کے مالک سے ملے۔

[illegible][illegible]

[illegible]

باصطلاح

[illegible]

[illegible]

تکونہ

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله

[illegible]

فہم

[illegible]

لأن الرعية توب الخلفاء على كل مرة وأما في كل مرة

[illegible]

پیش

[illegible]

مرکز

[illegible]

أحق القائلون بالذهب انهم لما بنوا البلد وجدوا فيها ذهباً وقيل فيه من جواهرها
سلطاناً فبذلك بنى الحصن العتيق وبنوا في الأساس وقدره اربعة اذنين والاولى
سلطان البلد واما سلطان فانه في هذا المجمع العتيق العتيق وقيل من السب
والعدل ونفاذاً وغير هذا كذلك يكون حكمهم في حق القطا والسيان والجواري
انما فيهم حكم العرف والقياس والنفرد الاصم والجد فصل بعرف عن عصابة
دون عصابة ولا جامع فاشان بعرف اى اقله مقتضى ما يدل على العرف والنفرد
انما انما واما خاصا فاشان في المصنف المذكور ان اذنه من قبل
العرف على علف العلف والقيل بالعرف علف وبنيت المقدس من اهل الاذن والعرف واكتفى

11

ما يوضع لعل اللفظ بان يولد جميع افلاوه واما الثانية فلا ان القدر لفظ
 كما **مسألة** تختلف في الفعل المتعدي الى المعطوف اذا وقع بعد ان في معنى
 نحو جاءني عبيد ليحبوني في معنى ١٢ لا مثل وانه لا قلت ان قلت تعديا
 حرو هذا مثلا بعض النسخ استعمل في موضع البين ان اللفظ فاجوز كاشا فيه
 واي يوصف من اختياره واذا صاحبنا حل ان عا في المعطوف فيقبل التخصيص بان
 اذا قال لربك اكل العنب مثالا قبل منه وقبله غيره في معنى لا يقبل
 فلو خصصه بانكره لا يقبل لان التخصيص من اللفظ المعرب وهذا قد عرفت
 والمرب بانه وانه لا يرد به وهذا الخلاف صباه على ان المعطوف به مقدر في اللفظ
 السلام فيكون كذا فيكون ملحوظا عند ذلك فربما ان يرد به بعض دون بعض ويجوز
 لا يلاحظ عند الذكور انما سبق اعلام لغيره فينبغي ان التخصيص بالنية يكون
 احتياجا لان كل واحد منهما واقع في فصيح الكلام فينبغي ان التخصيص بالنية يكون
 ذلك فينبغي ان يرد احد **واعلم** ان صاحبنا من جعل خلاف عاما
 في الفعل المتعدي وغيره ومثل غيره بان صلت ولا اصم بالنية الى ان يرضه
 وان عرفت ولا فقد بالنية الى الامة ولا يعد فيه فان سائر المتعلقات مما
 يتحمل التمييز والحذف والعزل وان الحامض وغيرها خصصوا الحذف بالنية
 وجعلوا عداها محل وفاق في انه لا يقبل التخصيص بالنية وفي دعوى الوفاق نظر
 فان بعض الشافعية ذكر صحة التخصيص بالنية ولا يرضه ولا يملكه ولا يفرق في ذلك نصا
 لغيره من رده له واما غير ذلك لا طائل وان اكلت اكلما فاقبل التخصيص بالنية
 واستحدثت التدقيق بين هذه ومدلول الاول من غير ما يراه ونرى بعضهم بان
 بالاكيد وعدمه والتاكيد تقيده ومدلول الاول من غير ما يراه ونرى بعضهم بان
 المعقول المطلق متعلق بالفعل كغيره من المتعلق فكذلك اذا قال اكلت اكلما
 صحت ليوه والادخلت واليضع منه التخصيص بالنية في ذلك اذا قال اكلت اكلما
 بجاءن ما زاد ذلك المتعلق فان الفعل لا يقع الا به بشئ منها وبعضهم
 بان اكلما يتكبر صحيح وقد ينصدم عدم التعيين ما هو متعين فخصصوا
 فيه غلبة وجها وهو متعين عند المتكبرين لكن لا يتغير فيه في جميعه وان
 فربما قد خصص بأكلا المتكبرين انما كان تقيده بالنية لا يفرق في ذلك
 اعتقده وتخصيصه وتفسيره بالنية لا يخل **مسألة** اكثر من عملان الفعل
 اصطلاحا للثبوت الدال على ان الفعل لا يصدق على ما يشاء فان في الاسم
 نكسما في داخل الكعبة وكان جمع بين الظهور والعقد في اسمها فلهذا
 الاول الغرض **والفصل** والفعل والاثبات في جمع التقديم والتأخير اذا لا يشهد اللفظ

بأنه

يجب وضعه بان من صفة ومع تخصيص فلا يكون تعيين احد المتعديين
 جازيا لانه نفس وقوع الفعل لا يولد عليه بالصفة ما يولد على من غير
 بعض والتعيين الدليل وانهم لا يستعملون فان كانا نصرا على اللفظ عبد الله
 فان قولك ان يولد على الزمان الذي نحن في ريب من خارج نفسه وان يجعل من
 مستحق الجود في ان من الزمان فيجعل ان بعد ان يقتضيه وجوده وان في
 من الزمان فان افسه لا يستلزم منه في الايجاب انه يجب ان لا يولد على
 من الزمان كونه من منفذ الدوافع في يتبع في ذلك لان الغرض ان يولد
 فيجمع جميع التعديين الشافعية وجميع في هذا السلك وغيره فيقبل وشفا في هذا
 هذا الطريق من هذه السلك ان كان هناك يقتضى التمسك بالزمان ولا يولد على
 اليك انما في وقت ان قول الدوافع كان صلا عليه ولا يولد على ان يولد
 عرف الله كثر الفعل وكثره قال تعالى وكان مودة اهلها بالصدق ولا يولد
 يدهم على ذلك وكذا قال القاضي ابو طاهر في تقيده وصلى عليه بان يولد
 قال صاحبنا انه لا يولد من التمسك بالزمان واقتضى في الحصول ان في ذلك
 على التمسك بالزمان ولا يولد من الزمان وتبين عبيد انما تدار على التمسك بالزمان
 كان لان يولد الضيف ومنه كان مسلم يقف بعد ان يولد ان من غير
 لغير الفعل غير كذا قليلا فخر كان التمسك بالزمان ولا يولد على ان من غير
 وقد عرفت ان اكلما من مسلم عليه وحليف ولم يقع بوقفة بعده ووجهه
 معه الامة ومنه ما في سنن ابى داود وسنة جميع عن عذرة عن عائشة
 شأن في بيان ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثت عبيد بن ربيعة الى يهود
 النخل فلهذا الايمان فيه التمسك بالزمان وغيره كان سماع عبيد بن ربيعة
 غارة مؤنة سنة ثمان انتهى كلامه بن دين العبد ٥ وقد تحصل جميع ذلك
 غير ما في الحديث شاع انا فلان التمسك بالزمان واستمر فلا يولد على غير
مسألة في بيان ان الشارع اذا علم حكمه على علمه منصوصه كان لا يولد
 السكونه حل على علمه حكمه ويحرمه في المثال ان ما وجدت العلم وهي مخالفة
 انما استعمل فيه والتمسك عليه اكثر ان الحكم على علمه منصوصه هو كذا
 شريعيا لا يولد فيقبل ان يرفع بالصفة لغة وكلام الشافعي لا يرفع ولا يولد
 العلم فيقبل ان يرفع به الفرض فيقبل من جهة الفرض كذا علمه على القولين
 انه لا يرفع بالنية والبالغة وهو اختيارنا والافاق في عدم استعمال الله
 طاهر فوجبا تباعها وان ثبت الحكم حيث وجدت لثبوت وجوب الغيب بالنية
 ولما في قوله ليس بالصفة ان يرفع لغة لا يقتضي قول الفاضل الغيب بالنية
 لئلا يثبت على سبيل عبيده لانه يثبت على سبيل لئلا يثبت على سبيل

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible]

فصل

تدعیان و غیره اقامتی دکن فیصد ادا و دیگر احوال القضا و محسود کد با است
 و ذوال کربستان را از علی بن ابی طالب گرفته صحیحی را تصدیق می نمود و چون
 جمعی مدعی این اسلام **مسئله** حشمت استقامت ابراهیم بعد از او برآمد و
 علی بن ابی طالب و عثمان و ابن ابی نفیل و بعضی از اهل بیت را از حجیم و از غیره
 خارج و از قیصر و از کوفه و غیره نفوذ و مدینه و بیت الحرام و غیره می نمود و بعضی
 و ذوال کربستان را از علی بن ابی طالب گرفته صحیحی را تصدیق می نمود و چون
 جمعی مدعی این اسلام **مسئله** حشمت استقامت ابراهیم بعد از او برآمد و
 علی بن ابی طالب و عثمان و ابن ابی نفیل و بعضی از اهل بیت را از حجیم و از غیره
 خارج و از قیصر و از کوفه و غیره نفوذ و مدینه و بیت الحرام و غیره می نمود و بعضی
 و ذوال کربستان را از علی بن ابی طالب گرفته صحیحی را تصدیق می نمود و چون
 جمعی مدعی این اسلام **مسئله** حشمت استقامت ابراهیم بعد از او برآمد و
 علی بن ابی طالب و عثمان و ابن ابی نفیل و بعضی از اهل بیت را از حجیم و از غیره
 خارج و از قیصر و از کوفه و غیره نفوذ و مدینه و بیت الحرام و غیره می نمود و بعضی

[illegible]

مجلس ۱۸۱۱

في هذا الف

محمد بن المصطفى عليه السلام

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

وَلَا يَخْشَى

[illegible]

وَلَا يَخْشَى

وانه بعض بحدوثها وتغيرها البرهان الثاني في ان الموصوفات بالاجماع حجب
 الوصفين فاطمة فان الوصفين اوله وكذا جرت في بعض النسخ ان الموصوفات بالاجماع حجب
 ذهب الشيخ ابو عبد الله الموصوفات الى ان النسبة لا يجوز ان يصدق احد الوصفين
 بالاجماع من بعد ما منع من ذلك واستدل بنفسه القليل وذهب الى ان الوصفين لا يصدق
 في جهة واحدة وعلى الوجه الذي في النسبة القليلة وهو ان الواحد والاثني والاربعة
 بالاجماع لا يصدق على النسبة القليلة والاربعة بالاجماع لا يصدق على النسبة القليلة
 والاربعة بالاجماع لا يصدق على النسبة القليلة والاربعة بالاجماع لا يصدق على النسبة القليلة
 طائفة في بعض النسخ تعالى وقد اوردوا فيها الشك في موضعين فثبت بان النسبة القليلة
 بان التخصيص يكون بان النسبة منع الحكم دونها والاثني من اثنان الى اربعة
 تأثيره في الاصل **الحجة** الاخرى وهما بان الواحد والاربعة بالاجماع لا يصدق
 او دليل متصل فلو كان كذلك لكانت النسبة بالاجماع لا يصدق على النسبة القليلة
 الى الجواب اما اذا حصل قطع كاذب اليه ان اثنان او اربعة في كذا النسبة كاذب
 صادر العلم فحينئذ لا يصدق النسبة بالاجماع على ما اذا حصل متصل فان ذلك عند
 الاثر في بعضها العلم الجازي فانها كانت متعينة لغيره الا ان النسبة القليلة لا يجوز
 تخصيص بعضها غير الجازي اذ كان التخصيص شرا ولا **الجواب** ان في موضع
 وهو ان كون النسبة القليلة بالاجماع لا يصدق على النسبة القليلة
 منها قد استلزم ان يخص بعض متصل او يخص النسبة القليلة الى واحد
 بالاجماع اجماعا كاية الشك وهو **قول** تعالى واثنان يرون الحصة الى
 نفسه فاعلموه وهم ثمانية جلد فان حكم الوصل لوجوب الاثنان ليجوز ان يخص
 بالاجماع على تصنيف الجلد في حق الواحد والاثني الموصوفات بالاجماع لا يصدق
 نفس ما على الحصة في الغائب فليس بالاجماع عليها عند اجماع ومن ذلك قوله
 تعالى يا ايها المؤمنون اذا نزلت الصلوة من يوم الجمعة فاعلموا ان ذكره في ثابته انما
 والعيد وحصل بالاجماع وهو ان بعض التخصيص بالاجماع ليس لانه اجماع قطعاً
 لانه ليس في منزلة صلواته عليه ولا في موضع التخصيص بالاجماع لا يصدق على النسبة القليلة
 حجة والقصص في ان يتحقق هو السند **فان قيل** في موضع التخصيص وهو مستند الى
 كما روي في التخصيص بالاجماع في كل ما كان في كل ما كان في كل ما كان في كل ما كان
 انما في التخصيص بالاجماع في كل ما كان في كل ما كان في كل ما كان في كل ما كان
 وهذا انقص العمل بخلاف العمل بالنسبة يعني ان كل عمل اهل الاجماع بخلاف ما هو
 في كل ما كان في كل ما كان في كل ما كان في كل ما كان في كل ما كان في كل ما كان

[illegible]

دبیر

[illegible]

عليه السلام
في شهر

[illegible][illegible]

نی تحقیق

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

التقطه والقول لأن التقاطع لا يعارضه المقتضى وذهب متاخره واكتفبه الجواز
 نسخ الكتاب والسنة ثمرة بغير المشهور بالمشهور قالوا لأن الشئ ما لم يرد
 فمجلس من بغيره حيث يما ينسج بغيره بالأحاد كليات الجمل والخصيص ومن
 حيث تبدل بشره التوافق الزمانى على مذهبها عملا بالجهتين وفيه الزوال
 بين العمل والظن وقد صرحوا بأن المقتضى لا يباين التقاطع وجمع الجوامع المتشابهة
 بالإحراز جازعاً واقع وذهب القائلون بالوفاة والظن والوجود المتشابهة
 الزجران في عصبه عليه الأبعاد واقفهم (أما) يجزى محذوراً على الزيد
 على ذلك لما عني من حديث أهل قضا وبحث الأحاد والافاق وغيرها والإجماع
 على ما بعده المهور الخالف وذهب جميع من القاصدين الجواز وقوله
 لأنه إذا جاز تخصيص القاطع بالإحراز لسخنه به لأن ذلك تخصيص في أعيان
 وهذا تخصيص في الزمان **واجب بالفروق** بأن التخصيص بيان
 وجمع بين الدليلين والنسخ إبطال وزعم الأحاديث قالوا قد يقع نوع الإحراز
 بيان ذلك أن التوجه إلى التمسك كان متولفاً فاستندوا في قضا على أحد
 ولم يكره عليه وأنه حصل عليه والرد مسكاً كان يبعث الأحاد لتبليغ سلطان
 كما حتى ما ينسج متولفاً الزمان والنسخ الوحيه للوالدين والفرعين بغيره عليه الوحيه
 لأورث ونسخ قوله تعالى لا عز لك الناس من بعد يعقوب عاتقه ما تولى رسول الله
 السعيد والفرع حتى حصل له أن يزوج من النساء ما شاؤ ونسخ قول لا بعد فيما أومى
 إلى بعدهن إليه بنهيهم عن كل كاذب **واجب عن** الإحراز الوحد
 وإذا قطع بالظن فإن ما شابهه عليه بالتقريب منه وثنى في سنة صدقة عادة
 وعن الثاني منع بعثه للأحاد بما ينسج قاطعاً لظهور استمرار نسخ والتسريح وقت
 السان منه عليهم **أكره ما يمتنع** الإحراز الوحد لظهور خلافه بقرينة الحاله
 وعن الثاني بأن أحقر معلوم لتلقى أقصاه بأه بالقبول ردوا بعبيد عن كثر ما كانت
 الوجهه للوالدين والأقربين نكح ذلك وصافاته الوجهه للأقربى القربى لأبوتهم ثم
 قال أبو عبيد والى هذا أصابته السنة القاصه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واليه نزل العلم وأما ما عني من قديم الدهر وحد شدة وذهب إلى نسخ بآية ميراث
 كما روي عن كثير من الصحابه وغيرهم وكذب ما أوردوا من البر من متاخره
 فأنه لا يجتمع في المال عياناً للخصم به ما أنه الله قد أحل كل ذي حق حقه والحق
 في قوله تعالى لا يرثكم الله استعفاءاً لأنه تعالى قال ليعلم أن من كان منكم ممن من قال لا يرث
 بعد أن نكحها ابن أخيه من بعدهم عقاباً ما قال تعالى لا يرث أبوه أقدم

لنوع
 الإجماع

نقضاً وادعى ذلك الأعطاه بأحد شئ وتعدوه أن تقبلوا النصيب إذا ما ثبت ما ينفرد
 الإتيان المقتضى من كونهما كمال العدم وأجيبوا أن يقع مقتضى ما لا ينفرد
 المقتضى من مقتضى وعن الرابع والآخر تعالى من بعد أبيه في حق من كان له
 وأحد شئ من جميع وسوساً للنسخ قوله ما أحسن لكم امرؤكم لب وأولها عاجل
 هدفه بالكتاب وعن أخيراً أن بعض الأجناد أن لا يتعدى في مستقبل زمان
 فيه وليس فاعده بغير مقتضى لأن **مسئل** جمهور عن الإجماع
 لا ينسج أن لا يكون مشترطاً بغيره أو بشرطه أو اتفاقاً على أن لا يرد حتى يسجد وأجيب
 في فصل الخلاف فيسجد بن كعب بن جعفر وأجيب الله البصر في مقتضى من
 عبيد الله البصر نقضاً **احتج** الجمهور بقوله لأن ما شاعره بعد ذلك
 قاطع فيكون الإجماع خطياً **احتج** الجمهور بقوله ما عارضوا الذين قاطعوا لأن ما أنصا
 فهو مقدم على إجماع لشدة لا ينفرد وجهه حصل به عليه ولو لم يجمع الإجماع لا ينفرد
 على خلاف النص القاطع وإن كان إجماعاً قاطعاً فلا أن الإجماع لا ينفرد على خلاف الإجماع
 والذين أن يكون أحد إجماعين بأحد لا ينفرد في سواه وسد ذلك فخطب وأجيب
 على الخطأ وأنه **وما** خطي والظن لا يقابل إلا الإجماع النسخ الإجماع
 تقويه القاطع على المقتضى هذا أن كان إجماع المقتضى من نصيب واحد وإن كان
 فخطب بالقبول عليه ولتقطع قوله ولا تقاطع النسخ بالقبول الذي ينفرد
 صلته بغيره والرد مسكاً الإجماع لا ينفرد لأبعد صلته بغيره ولو لم يجمع الإجماع لا ينفرد
 من دون ما يقع قوله أو تقويه له **احتج** في قوله أو تقويه لأن قوله فإذا انعقد
 إجماع بعد ذلك ليس منسجاً بغيره بل لا منه لعدم ما بعد ذلك ولا الإجماع لا ينفرد
 لأن كثر دليله فخطب أو تقويه ليس بغيره تقدم على إجماع لا ينفرد منسجاً
 والناسخ لا ينفرد بالنسخ والقبول شرطه عدم مخالفة الإجماع مع أن التقيد به
 مقارن للتقيد بأصله فيلزم تقديم وهو باطل قيل في احتجاجه بما عني
 بالنسخ الإجماع من أنه في مقتضى من قال لا يقبل بأحد ما عني وبأحد
 بالقبول الإجماع من أن كل من أنصا اجتهداً به على اجتهداً منه أو ما إليه
 اجتهداً منه ولم ينفرد بأحد ما عني أو بغير الإجماع على أحد القولين كما عني
 قال إجماع حج على أحدهما ناسخ الإجماع **أول** لأن كاذباً فيسجد ما عني
 الآخر ولو سجد فأنسخه أو نقضه الإجماع الثاني لا ينفرد في إجماع من القول بامتناع
 ورسول الإجماع أن إجماعاً **أول** من الأولين على جواز اجتهداً فيسجد
 ليس مشروطاً بأن لا يوجد قاطع لنسخ الاجتهاد وللإجماع على أن الاجتهاد لا ينفرد

بان شرط العمل بما عده ظاهر معارض واجه واساوع **الاصناف** من جوار
 نسخها بالرفع **فان قيل** ليس الإجماع من حيث ثابت في كل وقت
 حين العمل بالنسخ فلا يكون العمل بالنسخ مشروها فلا يصدق اذا وجد العمل
 انزال شرط العمل به لان زمان انشئ نفسه سابقه قلبا وانما القياس يجب
 ترتيبه من قبله وذا فيه عن اصله يستلزم تراجيح عن حكمه لانفاق من يظهر
 الحكم لا يشبه له فيكون ان سوا صحت **اجوز** ولهم القابول يجوزان مطلقا والمضيق
 اما الجوزون على الإطلاق فهو مطلقا وحده وليلسه ان القياس يجوز ان يحكم
 بغيره من الولاية الشرعية في ذلك فيجوز ان يخلط بالقرينة ويشهد اذا عرف
 تقدمه اصله على ما يجب من وجه السالفة واما العملون فيكون عليهم مقام
 احدهما مقام الجوزون وبذلك ما سبق وانما هو مقام النسخ وقدرت ان توسك كل من
 منعه فقال **ثانيهم** والتفتيح لا يتعارضون والنسخ ساقط ليس انما يات
 خورن وهو انما لو لم يجوز نسخ الحكم المتعارف من القياس الظن وغيره من جهة
 جواز ما يجوز فيه ما تقدمه في انشاء نسخ الحكم الثابت بالقياس فيعطى ان لا يجوز
 ان يكون ما نسخه قطعيا لان القطع من انشاء مضيق ولا غلبا لان الظن من العمل
 ساقط ولا يحكم انما يشيت بها قلبا من غير مقتضى ان ينسخ بالقطع فيكون القطع
 لا يما رضاه قلبا من غير مقتضى ان يتعارض مع التاريخ الذي لا يعرف النسخ
 به وانما يرضى بين الشين انما يتفق مع اعداد الوقت فاذا كان النسخ واردا عين
 ارفاع بعد اتمام العمل بالرفع النسخ بعدد الوقت فاما انما نسخا **اجوز**
 فالنسخ انما يثبت الاخيرين وهو ان لا يجوز في عصره عيبه بغير القياس
 اقول ينسخ من بعده لتمام النسخ بغيره في واقع النسخ بالرفع الذي لا يوجب
 نسخه بكتاب اوسنه معتقد بين ولا يغيرها كما سبق قلبا ارتفاع النسخ بالرفع
 الحق بل ولكنه غير حاصل لانفاق عاين القياس من جهة الحكم لا يشيت لانا لا نرى
 بالتحيز على الإطلاق لا يتقربون بان الحكم يستلزم من القياس ان يجرده صلا على
 رسلنا في ما يشي به واستقلال ظهور النسخ لغيره في واقع النسخ بعد ارفاع الترتيب
 يمكن بان يترتب ما يترتب من قبله كما اصله في عدم بيع امر من صفه صلا معا في انما
 مع الرضا صلا معا في انما في ذلك الوقت ترتب قيس لا واداره بعد ذلك
 ما يدل على جواز الفصل في اورد ان نسخا القياس على البر فاذا قام
 قاييس في سائر الاعمال على البر علم اطلاقه على ان نسخ العمل بالنسخ لم يطل
 من بعد على النسخ في طهرت له من وجهه القياس بعد غفها به في غير النسخ
 بعلة صلا عليه واله وسلم في نسخ هذا مع هذا فانما هو النسخ عن اصل

النسخ ولا فان كان معارض القياس نصا او قياسا او قياسا او قياسا او قياسا او قياسا
 العبد بالقياس كما في كتابه العام على ما صرح به من قبله **اجوز**
 ومن سلك اخذ من وهو انما يجوز ان يجرده عن عصره صلا على رسلنا **اجوز**
 انما من قطع النسخ في كل وقت مطلقا والنسخ بعد صلا على رسلنا **اجوز**
 ارتفاع النسخ باقيا مع ما في النسخ **اجوز** انما انما مطلقا ليس انما من النسخ
 القطع بعد صلا على رسلنا في كل وقت مطلقا والنسخ بعد صلا على رسلنا **اجوز**
 انما من النسخ القياس من غير ان يجرده عن عصره صلا على رسلنا **اجوز**
 لا يجب **اجوز** انما من النسخ القياس من غير ان يجرده عن عصره صلا على رسلنا **اجوز**
 سبق من ان الحكم يستلزم من القياس ان يجرده عن عصره صلا على رسلنا **اجوز**
 نسخها ولكنه اذا كان النسخ على غير القياس فانه يترتب من اصله ذلك الغير
 امانه واما اجماع ومن شرط صحة القياس ان لا يماضى نصا ولا اجماعا فاذا وجد
 نص او اعتقد اجماع على خلافه لا يلزم له شرطه ومنه انما لا يلزم له شرطه لا يماضى
 وغير القياس الا في اقسامه او صريح والكل ساقط مما لا يوافق ولا يتعارض
 التجميع من دون نسخ وسقطه الاول لان شرطه لا ينسخ لان شرط العمل بالقياس عدم
 ظهوره معارض كما سبق واما الوجه فلا يستلزم النسخ تقديم المخرج على اجماع
 يجوز نسخها بالنسخ في الاصل **الاصناف** العبد لا يماضى النص النسخ عن غير النص
 مدة نسخ العمل بالنسخ كسبق فيها ولا يكون النص من قبل صحة القياس
 على ان نسخ القياس من بعده من قبله القياس اقول لان شرط صحة القياس انما
 قياسا اقول ايضا وانما في نسخه يعني في نسخ القياس لغيره **اجوز**
اولها لمنع وانما العمل مطلقا مانع النسخ مطلقا فيقولون انما في
 طالب النص والبرهان من جهة عيبه وكما انما هو طالب عن علمه النسخ والمظهر فلا
 ينسخ نصا او قياسا اما النص فاجماع الصلا على نفس القياس عند جوده
 وانما القياس لان انما من قبله اصله ليشي بخصيص **اجوز** انما في النسخ
 على الخاص انما بكل من غير انما في النسخ العمل به في القياس واما انما انما
 فهو ذهب الى انما من انما في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 كما اصله معارض الواحد مثلا من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 القياس لا يستلزم انما النص انما في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 يكون النص انما في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 اجوز في اجلي فيجوز انما في النسخ القياس اجلي عده من سائر الاول خلافه

[illegible][illegible]

[illegible]

علي المرتضى

عز اول اصل والاعمال الثالث سائر انفسدات من اوقالها وافضل وما يجوز في
حده من زيادة معللة في المعتبر لور في جوار انفسد بسبب مقتضى ذلك محل بقوله
فانما الضار بان عكسها والاضافات ثبوت من عليه ما يمكن انفسد نفسه كالنفس
واذ انفسد وسباج انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
ايها ما به انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
والاضافات على كل حكم ثبوت نفسه مثل تلك الاصل وجوب تنكس انفسد ما به انفسد
فانفسد فثبوت انفسد من الاصل انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
انفسد ما به انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
من الاصل انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
جواز وجوب من الاصل من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
على شرطها على ما سبق فثبوت انفسد من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
فانفسد ما به انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
كالنفس انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
والله في ذلك ان القياس انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
والله في ذلك انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
فانفسد ما به انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
بذلك حكم انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
فيها انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
شأنها يحصل من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
بعض مثال عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
انفسد ما به انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
انفسد ما به انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
انفسد ما به انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها
انفسد ما به انفسد ما عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها من عكسها

علي المرتضى

غفر

[illegible]

مؤرخ

[illegible]

ابيك دين قضيته كان نفعه قالت نعم وهذا مثل النظر الى ما سالت عن
 مجها عن ايها لا تتركه فيل انظر اذ هو منقضا وهي دينه ورس عليه اعم وهو النفع
 كما علة له والامر ان يصح ذكره حيث فقهه ربه ان النفع والسرور من علة
 ذلك فكل واحد من هذه عند صاحبه من حيث هو ليس لغيره انما فيه في كل واحد
 الذي هو دين اعم على التبع والفرع وهو جميع الربيع عليه والعله هو نفعه انظر
 فندرج فيه من علة له في كل اركان النياس في كل واحد من الصلوات من حيث هو
 ان يكون الله صل الله عليه واله وسلم فالتالي اول الله ان هو صلات وعليه من
 فندرج انا صر عنها قالوا فليت لنا ان يكون دين قضيته ان لا يكون دين
 قالت نعم قال الناصر عن ابي **وقيل** للنظر حديث محمد بن عيسى
 الصام فقال الصل الله عليه واله وسلم اديت لو مضى من الما و انت صامه انظر قال
 لا قال نعم وان اذ داود واليساف ذكره المصنف ونسبه على علمه في حديث
 المسند عنه مثله **واعترض** اديت على التمثل بانها ليس مما نحن فيه
 انه لا يصلح ان يكون عليه لعدم الانفصال اما يكون ما يصح منه وكونه متعده
 لعدم بعض ابيه الا يصلح لذلك غايته عدم ما يوجب الفساد ولا يوجب منقوض
 ما يوجب عدم الفساد بل هو ينقض ما يوجب عدم من ان متعده الفرض
وفي بحث ان في قوله عليه صلها على الوصف المشترك بين المصنفه
 وانتهى وهو علة حصول التصور منها وهو يصلح للعلية لعدم اشتراط المناس
 في الوصف للربا عليه ومنه اذن لما وهو من غير ان يكون من غير ان يكون
 حلقا بل يصلح في نفسه او يصبغه الصنفه مع ذكر الوصفين في قولنا لا يوجب
 وللا تيسر بهما وذكر احداهما فقط نحو القائل اديت او يصبغه استا
 نحن نضمت ما فرضتم لان يعرف او يصبغه غايه نحو ان تقول بل هو حتى
 يطهر او يصبغه نحو من اذا اختلفت هذه لاجناس فيقول كيف عظيم
 اذا كان بداييده الا يصبغه غيرهما لا الاستدلال ان يكون في كل واحد من اللفظ
 في اياهم ولكن في كل واحد من عقدة الايمان **وهو** **فصل** في اقسامه اعم
 من ذلك كله ان المصلحة لا لها من فائدة او اصل فيه غير المديح وهو ان فائدة
 عليه ذلك الوصف **واعل** ان في نفسه العلية بان الله النياس كما في اية
 السورة عند من لا يظن الياس ان يقول بان من سبنا وان انا نوحى وحديث
 عند من لا يظن الاصلح ولا يكون العلة بعدد الايمان في كل جوار كن انفس
 ولو لا لما قاصده ومنه المصنف الايمان وهو من تبه اخذوا وان وصفه في كل واحد

في كل واحد

مناجية مع الله بعد لا يقتضي الثاني وهو علة في كل واحد من العلية بعد ان
 وتكون عليه النظر لانه جوار النياس وهو علة في كل واحد من العلية بعد ان
 يغلب من القائل مع ان سببه من رغب رغب **هذا اذا ذكر**
 الوصف والقران لا هي اما اذا لم يكن الا ان يحصل منها فالتالي ليس على التبع
فصل اما علة ما سالت عن الوصف المذكور وهو الوصف الذي هو صفة على
 الله البيع فان على البيع وصف فانه لا يكون له علة وهو الصفة والقران الوصف
 مستنبط وهو كذا ومنه ان الوصف اسطة صعدت من الجوار لا يعني ابي ان
 هذه العلية **القران** بين الوصف والقران وهو علة في كل واحد من العلية بعد ان
وقيل انما في شيئا ما لا يقررت ذلك وهو صفة في كل واحد من العلية بعد ان
 في ذكر الوصف دون القران في كل واحد من الوصف ان يكون الوصف له علة
 يستلزم عليها وتنتسبه لذلك ان كان مستحقا لقران وذلك ان القران علة في كل
 ان اثباتها يستلزم اثبات علة في كل واحد من الوصف في كل واحد من العلية بعد ان
وهذا القول ارحمها لان انما ما عرفت في كل واحد من العلية بعد ان
 كون الله لور كما ارحمها المذكور وقد ينشأ عن ان اختلف لفظ بين غير ابي
 ما هو **اقول** انه في كل واحد من العلية بعد ان يكون الوصف له علة في كل واحد من العلية بعد ان
وما **يحيى** سانه الخلف في كل واحد من العلية بعد ان يكون الوصف له علة في كل واحد من العلية بعد ان
 فتميل في كل واحد من العلية بعد ان يكون الوصف له علة في كل واحد من العلية بعد ان
 لا في الباقى والباقي في كل واحد من العلية بعد ان يكون الوصف له علة في كل واحد من العلية بعد ان
 ومنها ان من طرد العلة السيرة **وهو السيرة الثالثة**
 هذا الوصف في كل واحد من العلية بعد ان يكون الوصف له علة في كل واحد من العلية بعد ان
 بايعا فانما بطا ليعتقنها وهو ما عرفت الذي يدعى عليه ليدل عليه او يميل
 الاصل لا يحسن بان لم يلزمه فاحصا عند التحقيق ما عرفت ان التفسير والقران
 تسعين الكيس في كل واحد من العلية بعد ان يكون الوصف له علة في كل واحد من العلية بعد ان
الاول انه يلحق المستدل في بيان علة اذ ان في كل واحد من العلية بعد ان يكون الوصف له علة في كل واحد من العلية بعد ان
 لم يجد سواه في كل واحد من العلية بعد ان يكون الوصف له علة في كل واحد من العلية بعد ان
 وجدوا في كل واحد من العلية بعد ان يكون الوصف له علة في كل واحد من العلية بعد ان
 ولشريعة ما لا يكون المانع على اياها من فائتها ان علة العلة ان لا يكون المانع
 الجهد او يقول الاصل عدم غيرها فان ذلك يحصل العلة والنقص والثالث ان

المستدل لا يتطوع ان يفتي من جهة العتض وصف الحكم بان يقال فها هو
من انما رخصه بخلافه حكمه غير قوت فيطلبه المستدل ولا يحصره فيقف
اذهايت مع مقدمه وهو يقتضى الازم الى الابد عليها وقيل بنقض الخبر
بطان حصه **فالحق لا اله الا الله** المطلقة حصه وله ان يقول ان
في حصه عليا من بعده صلحه عليه وان فعل اما هو ان يقرر وتعتبر
الاعتناء غير مستكمل كما يتبدل فيطلبه خلاف مقتضى **الثالث** ان
من المستدل يكون بعضا على اما ثبوت الحكم بالمتيق دون سائر الاوصاف
في صفة في ليدل ان اثر لغو استيق وهذا الطريق ليس بالاف تحزن بقول
المستدل الحق باطل لان المانع يرفق وليس بقوت وهذا ليس من نفس
الزك قد طواه لا يفيد عدم العلية فيكون لعدم العمل وان استيحه من حيث
ب عدم علم الوصف بثبوت الحكم بدونه في بعض الصور وذلك لعدم الحاجة
نفس **الاستحالة** حتى يثبت ان يكون هذا من ذلك لان العاقل يكتفي بنقصه
المحدوف فيكون ان الحدوف جزا من العلة فكان الوصف المستحق مستقلا فيكون
وبداه المطلوب لا يتحقق يستغنى عما تلك الصفة التي هي
المطلوب فيقال اصلا في من عليه الذرة مثلا لا تستطوع لا بطل **في الجواب**
بان ذلك لا يستوفى ما يقع المستدل في موه الزم من ذلك فان لم
ملا يجوز ان يكون له وصف يستلزم الباطل في المثل كذرية
او اكثر او بهودية الى الوصف المحدوف بان يكون من جنس من العاقل من انما
انما جعلت في جميع اقسام الشيع كالغلب والفتور في ذلك الحكم وان اعتبر
غيره كالذكورة او انثى في اقسام الفتى دون الثبوت واولاه النجاس والارث او
فعدم ظهورها سببه او ان الوصف المحدوف وهذا هو الطريق الثالث من طرق
القول والواجب يظهر علم مناسية الحدوف الى المستدل مصادق في قوله
فالمحدد العلة فان قيل من جانب الاعتراض انه الب في ذلك ما بحث
فالمحدد مناسية ويصدق العلة **والترجيح** هو الازم للمستدل المتنازع
بين الرصين العاقلين من السمران كالتزجيح بالعدم وغيرهما من وجوه الترجي
الانثى في باب انثاله تعالى وليس للمستدل ان يمان مناسية وصدقه لان
يبين مناسية خروج من سلك السمر الى سلك الانثى فاصلة على هذه
الاريا اما انما اول الاسماء اولادها والاعلم والقدرة والجنس الاول في غير
لا يصدق انما سلك الاجماع على جرحه اجمع فليس يفسد في التناقض

منه

تقال ولا الاسماء او الاختلاف لعدم الاستواء **فالجواب** انما يقرر
وكان القدر واجتنب ان لا يقر حصة احد فيفسد دون من يمانه كانه يمانه
وكان الظاهر بانما لا يصدق لولا ذلك يكون دعوى تفسد او زعمها بالعدم
قلنا قد وجد حصة الزاد والاضطرار من دينه انما يثبت في
وشارف المانع لا يملك لفساد وضع القدر والجنس لان الصلحه دعاه عائد العمل وانما
تصدق فيما في الصلحه واه صفة بالقدرة على الجنس على انما يثبت في
النفس في مثل انما يثبت في حال الاول يثبت في صاحبها وانما يثبت في
سعد الطلاق بالاولوب في التنازع ان دخلت ركبة **اذا انصرف عند**
كفها العمل في سلك السمران من اربعة ارباع غيب وفي اربعة ارباع
عليه وكذلك ما يثبت بعد من السلك كاهل وشب وغيرهما معلوم في
يجب اسلك وما بعد من اسلك ان لا يثبت من حد من حيث من اجماع على
تقليل اجماعا وجوبا كونهما بعينه والصلح كهر في جمهور
حقيل في اثبت هذه السلك تغيب وهو ان اصل في اجماع التمسك بغير
ما لا يوجب الذكر وانما يكون اصل على وجهه انما في قصص طاعة مصافح
ان تغيب هو الغالب في الحكم او التغيب بالمصالح قرب **في الجواب** ان
انفسه انما يصدق في اجماع القدر والغلب واختيار غير ارضي المقصود هو انما يثبت
فيثبت كونهما في المصالح معلوما في ثبت ظل الغلب وانما يثبت في سلك
به لا يوجب على جرح العمل بالان في سلكها فيهما منها او من طرق العه
وهي سلك الرابع وهي اصلا الاصله لانها لا يصدق في الاصله
عليه او الخلق وسر ايضا **في الجواب** انما لا يصدق في الاصله وانما يثبت في
بجرحه اجماعا في سلك سبب بينهما وبين الحكم لا يسلك في التخييم والقيل والعدم وانما
ولا يذهب عيدين ان الصلحه لا يثبتها كان الوصف مناسية لا يصدق في الاصله
من وجودها وجب منسبة او مرجحة انما **واختبار** في الجواب انما يثبت في
فمصدق في الجوابه واصلها **والجواب** انما يثبت في الاصله انما يثبت في
والقول هو الاول **فما الصلحه** بالضرورة وانما يثبت في الاصله
تصحيح صلحه وهو رخصه في سلك في قول مثله وانما يثبت في الاصله
التصديق بذلك خارجا لصدقه عن انما يثبت في الاصله انما يثبت في الاصله
اصلة في سلكه **في الجواب** انما يثبت في الاصله انما يثبت في الاصله
واصلها لا يصدق في الاصله وانما يثبت في الاصله انما يثبت في الاصله

منه موجهه مني لما سبق في هذا الكتاب من ادليل على انها الاصح والرسول قال
المتبا المصلحة والتقدير فان متبا المصلحة من نفس الصفة وست المتبا
الغصب فانما تشغل المكان والمصلحة ثم والسلام في مقبده ومصلحة عند متبا وهو
كصدم يوم العيد واذا جيت وحماها فعدت الصلوات لانه من تركها جيت اما صاحب
مصرفيات الخوا لا سيما بان يكون اصله ولم يكن محمدا ثبت الحكم بان يكون
قد رعدت اوله وفيه **فالمناصب** لمصلحة ما ذكره **ما تعينت عليه** بدو من
ان وصفت تتعين عليه بمجرد هذا المناصب بالانص والبيد **وقال** في
على هو ما جيت لك فهو وصف فخصه بغير خصا غير **فانما تعينت عليه**
بما عند العقل لا قصد واحترار بالظاهر والمضبط عن الحق والمضبط
وعلوه عقلا عن الشبه وقد قصد كونه عند العقل لا قصد كونه في
مصلحة او انما افاد مقبده لتصلح المدار والمسمى في السهم وتجرها وليس لمدار
من المتصد ما يكون مقصود من شرع الحكم والادع والدوران كونه مقصودا من شرع الحكم
يعرف بان ما نسب فله عرف كونه مناسبا بذلك كان دولا والمصلحة الله وكف
النفيس والطريق في التماسها او مصلحتها المصلحة كنع الاموال المصلحة الله وكف
نوجبه والا بعد كمال الاجار والمصلحة الامم وسبلته ولا هي نفس بل ذرة من
واخوفا فان **احد** في المظهر والاضطراب فان كان الاوصاف حسا
كالارض في العلاات او غير مضطرب كما شئت في ارض السائد اعتبر بغير
ظاهر مضطرب بوجه الوصف الذي يحصل من ترتيب الحكم عليه مقصود بوجه
ان لا تضرب ملازمة عقليه او غيرها كماله ادعاء ان يكون ترتيب الحكم بمصلحة
الحكم اما وعالمه ويسمى بغيره كمال الاجاب والمثل ونفس السوء في العلاات
والتريض في بواي المناصب باعتبار المقصود من شرع الحكم واعتبار الانصاف
او قصد الحق المقصود من شرع باعتبار اعتبار السائر في الوصف المناصب
اقسامه وكيفية تقسيمها اقسام اولا وهو اعتبار المقصود من شرع
خروج اصله وهو اعلا الترتيب في اعادة طعن الاعتبار وذلك من وجهين
حله فخط الدين والنفس والعقل والسئل والمال وذلك بانماز الاكثين
والاصغر للثبات في حفظ الدين والنفس في حفظ النفس وهدو في النفس
الاخو في الحد من شوب السوء على الشا وعلى الترة والارباب **وقد** في
من العز ودم حفظ العز بعد التذوق وقسمته ثلثا **وقد** في
قليل مسكر لادعاه الى اكثر ما يورث من الطردب **وقد** في يادته ان سكر
ومن حام دول احمر ليشك ان يقسم فيه وكما في رايه النفس فمهرها
تهديب اخلاها في سائر الاعبادات وقسمت جهات في نفسه كاليه والاجا

فانما

فان المعاديه وان طخت خذرها نزل واحد منها الا وقد فرقة الفرات
من بين الحسد والقدوس والحامي ليس في ترتيب واحد بل يقتضى وصف
حسب اشتداد الحاجة وعلوه ريعه كمن يحسن في يد يابو
في كمال الاجارة في رعية الطفل الذي لا يمد وكذا العلوم والميل في
الحفظ النفس والخلق الحاج عليه باعتباره في ريعه كمن يحسن في يد يابو
سريع رعايه الكفا وهو الذي لا يمد وكذا العلوم والميل في
وهو كمال المقصود من شرع تقسيمه كحسين وهو اما احلها اليه لكن في بعض
سلوك النهج الا حسن كالحاج الشهادة في كمالها في نفسه من غير الحاج عن احد
بالاظهار والاعلان والحكمة سائل في الذوات فانه تارخ في ريعه في
الكرم وكسب اهليه الشهادة من العبد وان كان ذنبه عادلا على ريعه
اعتبار المناصب في المناصب **وقد** في ريعه اماعي وهو الما في
الوجه لا عند التماس كمالها في اعتبار لبطان بيعها في ريعه سالب الا ذلال والبيع العز
ومعنى التماسه وهو التمس من صحة الصلح لا سالب بطلان التمس **قاي** في
المحققين وما حسن ما قال يكن من كمال الاجاب والمصلحة والحسنه
الخدورات الحس او مسمى مقصود لها علم الا ينفى فان الحاجة الى العلاات
من مكرات حفظ النفس لان حاجتها اليها وحفظ بقا الشئ يحفظه وكذا
مكمل الكمال بكل وشهادة الكمال من مكرات حفظ السب لان تحقن في نفسه مجهل
وفي بعده الولاية لا غير اهله مقبده التماس وفي ريعه فيها يورث
الفاو ورت لورث على اقل خبث النفس انصاف الى المعصين فويل للمعصين
بما ولو لمع الذي هو مقبده للربيع وطريق لاعداء كميل لهدم الاستم به الدين
هو مقصود لبطان او مسمى لان النفس الامرة والحكمة في شرعها
التقسيم ثانيا وهو حاصل باعتبار انفس الحكم المقصود من شرع وقد
بين التقسيم بغيره في يد حصول المقصود من شرع الحكم يقين كاليه للمحل
فيكون حصوله ثانيا للتصالح للاختبار اذ القسم اكثر وزنا ان لا يكون احدا
ولذلك قال الله وان قد يكون حصوله كالتق سوا يكون مشكوك فيه ومثل
الحذر للاختبار لتمام عدل التمس والمقدم والاف عرفت في قطره ان كان التمس اكثر
فيكون ما قبله والطاهر لا يوجب هذا التقسيم فضلا عن التمس فيكون مقصوده
موجوها والوديع كمالها كمالها الاستم لغرض التماس فان علم ان السب من كماله
وهذا قد اكملوا واختاروا لاجل اعتبار الظاهر **انما** كمالها

بشايد يدل على الترجيح ان حاصلة دعوى انه غير صحيح فلا بد من دليل
كالجواب واستدعاء الجاهل **الثالث** المعاصرة هي قاصرة على
من السبل على خلاف معنى استدلاله على غير ما ذكره في تعقيب الجاهل
المصنف والوضوح فان ذلك لا يبرهن دليل لعدم الادلة وادعاءه وصورة
سبل على اذ نال في صورة معارضة بالمثل ولا معارضة بالغير والسبيل
مستدل اثباتا بمنع من مقدّمات قبله في ادلائه وهو التام في المعارض
منع ان المفسد ايضا بان يقول لاسم العلف اول السبل وادعاءه ان السبل
الصورة التي مدتها وبيان الوجه المقتضى للمنفذ والرد على الجاهل وهذا كله
في الدلائل المتضمنة لجاهل والمعارضة بالسبل من التام في التام في التام
والجاهل والمعارضة في الثالث وهو المعارضة فيقول المصنف في الرد
ان المعارضة بالعارض وذهب البعض المحققين الى جواز لان الدليل ان
العارض جواز ان يصحك ان يظهد مادة وصورة من الاول اوصلها عند المفسر
او كبر احتلال دليل المعارضة مستقدا منه بل حقا معارض من
ما يقتضيه ذلك من السبل الكهرومجي **وهذه** الشبهة السبل وادعاءه
من في الاستدلال وكانت اصل هذه الشبهة والعارضون ردوا على الجاهل
استتمسا الى طلب التفسير لدلائل التي منها لانه طلب بيان معنى
المفسر **الخامس** دليل العقل وذلك امر خارج عما ذكره **واعلم** ان لما كان
الاستدلال بالقياس وغيره تفهيم لمعوله ولو في اصل القول والبيان
خاصة بسبل قدعات ذلك في معتقده وهو في الاستدلال بالقياس
ان الحكم اصل له وانما استدل في الدلائل في الرد على سبله فيرد عليه
الفرع وانه الحكم المطلوب وقوله ان ذلك سبعة انواع من المعارض تسبل على
عشرين صما بعضها عام والورد على ما قدمه في الاستدلال بالقياس
القياس كمن مجرد العلم او علمها والمعارضة في الرد وبعضها خاص
بشيء ان شاء الله تعالى **النوع الاول** المعارض بالقياس وهو صنف
واحد بسبل وهو السبل الاستدلال وقدر على بيان ان المعارض مع بيان
القياس **الخامس** الادعاء على اصل عدمه فان المعارض في المعارض
جاء او غدا به او كان لعنه او ادعاءه اصل السبل على السبل في
الجاهل لانه يمكن المستدل كون اصل العلم ويكون السبل بيان صحة ادعاءه
في عينه نصا على ايمان الشاؤون في السبل في الرد على المعارض وقوله
ان المعارض نفسه فيصدق على الله السائل عن المعارض في الرد على المعارض
فان المعارض تسبل في رد على اصل عدمه ليس في لا يثبت ان ادعاء

جوده او و جوده
دینیه و مادی
اقتصادی
و اجتماعی
و فرهنگی

[illegible]

卷之四

فعل في نفسها فيعرض بمخالف قلب تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 وهو ما جعل في هذه الألف فذلك اسم الله تعالى في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 كونه في سائر الناس فيخرج عن هذا النص لا محالة لعله قد كثر من وجوده في
 قلنا **وقلت** ان مثل هذا القيس راجع على اصله في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 القائل مقصد والى هذا يخرج من ناسد لا اعتبار في معارضة ما في
 من شأنه تعالى من ان الفرق ابدأ خصصه ان في الاصل هو شرط فيكون
 معارضة فيه ان الفرق هو مانع فيكون معارضة فيه هو قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 ايقال وانما في بصحة اعتبار ان المعارضة بعد ذلك **فائدة**
 حديث سمعته عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 اختلف وقد ركب البعض **ثانيهما** ناسد راجع وهو اعتبار راجع مع
 اوجاع في نفس في ذلك حيث يكون في خصوص ناسد راجع
 والوصف الواحد في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 نقص بعد ذلك المعنى فينا فقد ظهر ان ناسد الوضع اشتراك القياس على خلاف
 ما عيى في الشرع نص اوجاعا سواء كان بنفس لا اعتبار او بغيره في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
بحال يقول في التبيين فيمن فيه التمسك لا يستثنى في قوله
 العوض ثبت اعتبار المانع في كل هذه التكرار كما عطف اوجاع
 عن هذه الاعراض اما بيان من نع في اصله ان المصداق في قوله
 معوضا للتمنع او غيره لا كما في الشرط **هذا** الجنس **ثالث**
 قلب والفتح **ثاني** ان كان متبها لكونه واحد بين من جهة
 فيه موصف النص في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
الذي يشبه النص في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 وفيما ركب ثبات اللفظ العام بنفسه التقيض والتقص لا يتعارض في
 ذلك بالفتح فيه ثبوت لفظ التكميل الوصف معارضة ما وخص ما وفيه
 القلب من جهة انما الموصوف بعد استدلال وبقائه من جهة انما التبعيض
 باصل **والقلب** باصل المستدل ويشبه التدرج في التبعيض من حيث
 معنى ما في الوصف لكونه لما شبه التبعيض وفيما ركبها من جهة التقيض
 هنا لما التمسك على الوصف في الاصل **ثاني** ان كان متبها لكونه واحد بين من جهة
 من حيث التبعيض في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 التقيض والكم من جهة واحد وما اذا كانت من جهة في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 مناسبه وصف كماله لكون المعارضة في ما يشابه ما عطف التبعيض في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 الى طر وصرفه لاسرحة الطبع والراجح ان يثبت مع ذلك ذب مناسب محتمل ان

الذي
 فذلك

بالاث لقوله بالفتح وتكرارها مع تقصيده في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 لترك الالف في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 وهو انما عطف في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 تقصير في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 المحرر في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 القلب في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 مسمى في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 وقا الشيخ في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 وجهين **احدهما** ان يكون المستدل من روي وجوب اوجاع وهو
 والايضاح في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 الفرض وعوضه هو المستدل وان لم يكن المستدل معطوف على قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 حكم الاصل مما يتوقف عليه اثباته في النص **والثاني** ان كان
 المعنى ما به متبها في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 الفرض فان يصح منه بيان ذلك لا بعد منع قطعها بالافتقار والافعال
 الدليل على ثبوت حكم الاصل وذهب البعض الى ان هذا المانع يقع معتمدا فلا
 يمكن من ثبوتها لان اشتراك حكم التبعيض في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 فقد ظهر السبل بالفتح **والصحيح** ان لا ينقطع في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 الدليل وكونه امتثل الوجه في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 التبيين ان الوصف غير مزم انما ثبت ما في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 قلت ان مقدما له لولا ان كان مثبت باوجه ان النص في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 الغرض انما عطف على الذي هو فيه وصحاح هذه **واختار** الاستدلال
 ابو الحسن في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 واذا في العمل الدليل فانه لا ينقطع في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 دليل في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 لان استعماله في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 المقصود في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 او قصد ثانيا في التفسير وهو ان قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 الفرض لعدم عطفه على قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 المستدل في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله
 وما ان لا يصدر عنه اخف في قوله تعالى ولا تأكلوا مما كان ينذر لكم الله وحوله

الذي
 فذلك

[illegible][illegible][illegible]

المستند والمعارضة والبطولة ولا تعباً من ذلك بل من غير أن يفتقر إلى
ما أطلد فنفذه بعد الف ليلة سكر وبلدة بعض وإياها عدا المراضة
بعض آخر سملها سؤل **أولها** قطع وجهه العلة في أن سألوا
في أصل بل وبعيد أودون وجوبه است وجوده بنا هو طرفة من حصر
العقل وشرع لمول المسند هو بل جسد وتجدد عمره فإذ لا وعده وان عينا
تجدد **ثانيها** منع عليتها يعني منع كون ما بعد الاستدلال علة في
تجدد أوله فاضل العدا في نفسه **فذهب** بعض الأئمة إلى القول بحد
التياس بالركنة **وأفتقر** قوله بأن زده **لنحو** كل وقت طرفة في الحاق
إتمامه نفس تحت لأن طرقت من مخرق في حقيقة القياس وفي استدلاله
بأن **الكتاب** ما باله الحق المخرج عن **البرهان** دليل صحة متى لأن فرق بضره
ما لا يتناول الجهد والى قدر من البرهان **أشبهه** عادة **ولما** الإنسان
ما لا يتناول العقل **عجز** من القوة عن لعله لعله البرهان من التصريح وإيه
ليجدد الطب وارتق تيسره على العقل من حيث أن المبرهن عن طرفة من دليل
التفصيل ليس **بعضها** ما في فساد دليله وجب بضره بين والأخرى **ثانيها**
ظاهر وهذا السرا سهل طريق أن لا يسهل من بعض في تحفة كذا ذكر
ولم يعمل أبداً ميلة ضعفه أحد وجوبه **ثالثها** أن لا يسهل من بعض
السبب أن لا يفتقد من قدر على بل يسهل من كماله من طرفة في إيه
تكتلها اجتماعاً على أن لا يسهل من السبب المراضة فجاء أن لا يسهل من وإيه

[illegible]

بن لآنتابه بن الباق المحدث بن ابي صالح دلييل صفة شجرة بن عبد الله بن
ما ايتنا في المحدث والنا حرم بن وحيد بن ابي حاد: **فلي** الإنسان
عنه التقصير يدل على عجز عن فعله لعله المراد من التقصير وهو
ليجد الطلب وان يقاسه على التقدير من حيث ان المحدث بن ابي حاد بن علي
التقصير ليس بصحيح الى نقاسه اذ ليس وجهه بن ابي حاد بن علي
ظاهر وهذا السرا سهل طريق الاشياء من سائر المحدثين في هذه المذكر
وسهل بالادعية وصفه اذ هو بن ابي حاد بن علي بن ابي حاد بن ابي حاد
السرا بن لآنتابه بن الباق المحدث بن ابي صالح دلييل صفة شجرة بن عبد الله بن
بن لآنتابه بن الباق المحدث بن ابي صالح دلييل صفة شجرة بن عبد الله بن

ظاهراً وهذا السر اسهل طريقاً الى تبيين سره من ان يحصى ان لا يكون
 ربيعاً باقية عليه وصفه من وجوب هذا المنة انما هي لمنه باقية
 السبيل الى تقدمه في ذلك من ان يترك من ان يكون من غير منه في
 كونه اعماله لا يكون من اليب والرهمة بما لا انعم وزيد الوهب

[illegible][illegible][illegible]

ان اذوت من بعد ان تمنع اوصاف فيه فيقيد نيس باستقار سوا نيس
ومنع الظهور اذ ليس في تحصيل صفة العود اذ هو خطاب بسا عمن يعرف
من نسوة وهو خاص فلا يكون ظاهر افعله النسخ المانع من ظهور
ورد عايب خاص ويحذر ان يكون زوجه من قبيل عوايبك كمن هو اهل
رقه او ولد والذين من اهل بعد الكاح الرابع ان لا يأتها لك كلبته وانما
الكاح كالوضوء وهذا الثاني ان لا يجعل تحمل الرجوع من حاله في اوقات
اقراض الظهور من بعد العداوة مع غيره من الرجال فيجب ان يقال
سلف امسك من نسيه بعد عقد وان لا يستلحق هذا بالشرع
والظن في السند وهذا احسن ثبت العيب بذكر جميع الظن وقد
اكتب والله ان ان ثبت بطلان العقد وعليه ما بين من بعده اذ
بعده الظهور فيه البطلان والعرضه من بعده من رسول او غير ذلك
الشاهد على ما تقرر وهذا ان الوصف هو امره لا ثبته ان ثبت الحكم
عنده المحدث نسبه ابعده لانه انما يظهر عيه ما تقرر من حلق
فيقال لى الوصف ينقض عده لا يثري الوصف وهو اقرب ما بعد في
بل عدم العيب على الصحيح فيتم صلاحة فلا بد ان كانه لا يخرق فيقال

[illegible][illegible]

بما علم الغيب عن الصبح التقدرا من الله فلا تتدأ اذنه كأنه غروب فيقال

كسيف ونشال القلب لابطال مذهب العمل جميعا كذا المشافى في سبع الاربع
 البصائر لا يقدر بالرد كسيف خفف قبول الحق فيما فادى كسيف فادى كسيف
 صي مذهب معتز ضايع على الاول وابطال مذهب العمل بعد صرحا معتز ضايع
وشال القلب لابطال مذهب العمل الزمان قول الحق في المذهب
 على ان لا يسمع مع مجهول احد المعصية كالشكاح فيقول الشافى فلا يسمع
 معارضة فيسمع مع مجهول احد المعصية كالشكاح فيقول الشافى فلا يسمع
 الرواية كان لا يسمعها واذا اسي الان لا يسمعها **وقال جار الله** من
 هذا الذي اعترض بان خيار الرواية حكم بعد اجتماع مع الصحة على جهة الاتفاق فانه
 بعضنا لا يسمعها ولا يسمعها معهما لان شرط الاستساق كون الشافى فيه
 لزوميه كما تقدم **فيلهم** قال بما بين صلات احدهما وثبوت الخوض مع
 جميع فاستمعنا عن بطلان عدلهما يستلزم مصححون الخوض معهما وان كانت
 با عادية كيف ولو صح لمع الاستدلال من بطلان حكم قايه مجتهد على النصا جميع
 الاحكام وهما هذا البطلان والقليل في تمامه الثلاثة هي نوع معارضة
 كما هو مائة لشك فيه الاصل والجماع بين القياسين في غير الخلاف فيكون
 القول هو الحق لا ولحقه بعده من الاتصال لان قصد هدم دليل العمل
 لا باداهه الا لثبوت قض ظاهر فيه **ومعنه** المستدل من الجميع لانه لا يتصور
 الجميع الا بغيره والبرهان في القلب واحد فان القول اول من معارضة
 المحض **النوع السابع** من الاعتراضات ما ادعى قول العمل وذكره المحقق
 فيقول المعتز لا يسل في النزاع بان لان الدليل منصوب في غير المتنازع وهو سؤال
 واحد وهو القول بالحق وقد يسمي عليه في التقدير وهو من السوالات العامة
وجاهله تسليم المدلول مع بقا النزاع ويرد لوجه ثلثه
 اما ان يرد الاستنتاج ليدل مسامحة انه المتنازع او لا يرد او لا يرد فيكون
 نعم ان يقال في العمل بالمعمل قبل ما يعمل به عالما فلا مانع من ان العمل بالحق
 مقبول الحق ذلك العمل وعدم المناقاة ليدل في النزاع والاسلام ماله ان العمل بالحق
 وجوب العمل وعدم منافاة لا يسل في النزاع او لا يستلزم المستدل دليل ما
 يترجمه انه صاحب الخصم والخصم بطلان من ابطال مذهب ما كان يقال
 فيسلبه القتل بالعمل العاقل في ان يسميه لا يمنع القصص من التمسك باليه وهو
 ان لا يهاجم القائل فسله الحق فيقول من اين يترجم من عدم مانع ارتفاع جميع
 فلو انهم وجدوا الشرابط والمنصص والحكم اما من جميع **والحق** ان بعد قول السال ليس
 بهذا ما خالف فصل فيه لا اعرف في هذه اهل هذه من ان المقلد ما خالفه

وقيل بالبر

وقيل لا يصدق الا ببيان ما خالفه اذ لم ينف عنه عتاده **والقول بالحق**
 كذا ومن هذا القوم كذا الماخذ بخلاف المذهب فان استقامت القياس
 وعليه قد تقدم تحريم ابداء الشك في العمل وسكوته عن مدعيه
 في مشهوره انما المشهوره من ينفذ امره كقولنا ينفذ امره في نفسه بان
 ما است لغيره فيشرطه النبيه بالعدو واليدك كصديق فلو ان العمل
 وهذا لا يسمي قياسا لغيره فعمل الحق في العمل في نفسه لا يسمي قياسا
 فورد لسكوته عن الصديق وكذا في قوله لا يسمي قياسا لغيره في العمل
 فيه انقطاع العمل بالخطيئة اذ لو لم يكن له اذنت مدعيه في العمل بالخطيئة
 انقص اولاديه وان الصديق حق انقطع السائل والا فاعلم انه وان العمل
 الاولين دون الثالث لاختلاف موادها فاع العمل اذ العمل اذ العمل
 ومن اد السائل ان المذكور وحده لا يصدق فلو لم يعمل له او استمر العمل بالحق
 والحق بان المتنازع او لا **والقسم الاول** يعنى بين
 العمل ان الاثر من الدليل على النزاع او يستلزم له اذ منعه المانع احدها من
 شهرة او قيل ان الماخذ في السال اذ لو لم يكن له اذنت مدعيه في العمل بالخطيئة
 والدليل هو الجميع لا المذكور وحده في الثالث **فما** في الفصل الثاني
 ضاقت المحتاجاته وهي التي يجمعها صنف واحد كالاستنساخ او المنع او المنع
 او المنع بعد ان اتفاقا في الاختلاف في الاعتراضات التي هي اعم من
 ان كالمجانسة في جواز التعدد وقيل فيه ما سئل **وهذا** مذهب
 اهل سمرقند في الخط والخط والخط والخط بطلان العمل لان العمل بالحق
 اهل سمرقند في الخط والخط والخط والخط بطلان العمل لان العمل بالحق
 كمن حكم اصل وضع العلية اذ لتعمل الشيء بعد سوية وهذا مذهب الاكثر من
 محمد بن سليمان في ذلك بان العمل بالحق لا يسل في النزاع او لا يستلزم المستدل دليل ما
 يترجمه انه صاحب الخصم والخصم بطلان من ابطال مذهب ما كان يقال
 فيسلبه القتل بالعمل العاقل في ان يسميه لا يمنع القصص من التمسك باليه وهو
 ان لا يهاجم القائل فسله الحق فيقول من اين يترجم من عدم مانع ارتفاع جميع
 فلو انهم وجدوا الشرابط والمنصص والحكم اما من جميع **والحق** ان بعد قول السال ليس
 بهذا ما خالف فصل فيه لا اعرف في هذه اهل هذه من ان المقلد ما خالفه

تأنيها بالاستقلال وباعمله الغريب بالطبع كما وقع الترتيب بالوضع **وقد**
 فرغ من أوله الرابعه وما زاد عليها شرع في غيرها مما يتسك به بمقتضى
 الخوف ولا يذكر التلازم لانه تسك بمقتول مفهوم من النص والاجماع واليقين
 وفي مقتضى تسك لها اذ ثبتت هذه الملازمات لشذوية المستودع
 كما في الضميمة بـ وان التلازم حال الاجماع والاضمار تزويج التلازم بين
 الوعدت عنه فان قيد شرط فقد عاد اليه قياسه لانه في الخلاف في كسب
 منسوب الصواب محي وفي الصلة الصلة لثبوتها بل تصدع كذا في كسب
 ثلث نصيب فقال **فصل** في كسب ما يملك من غير ما يملك
 حتى لا يملك بان يملك من غير ما يملك في باقي حال عمله العاقل
 وقد يكون استصحابه عقل كاستصحاب بقاء الأصلية حتى يزاد في
 كذا في كسب ما يستصحبه ملك النجاة والحق حتى يزاد في كسب ما يستصحبه ملك النجاة
 واستصحب وهو يعين له عند الكسب من صوابه وانما في كسب ما يستصحب ملك النجاة
 احتجبه والعقرب من صوابه ان لا يحق في كسب ما يستصحب ملك النجاة
 عليه يستند ظن بقاء ذلك الشيء التحقق ضرورة ولا يملك الفطن ما حرم
 العاقل وسيله من فاقدة والاستقلال بما مضى حدة كالحداثة والتجارة والازواج
 واصناف الهدية والوردية والعهد والظن سمع على ما يرى ايضا لم يجر
 استولى الشك في الزوجه ابتدا وبقا **والاشياء** ما طاعت الملازمة فلا لا
 فاقية بينهما **والاشياء** ما طاعت الملازمة فلا لا فاقية بينهما
 فلا لا اعتبار استوت الماثلات **واما بطلان** الملازمة فلا لا فاقية بينهما
 الاستماع في من تسك في اقتداء حصول الزوجه وعمله في من تسك في اقتداء
وهكذا الخدم في من تسك في اقتداء الرضى وفي من تسك في اقتداء
 حكم عليه باستداده الرضى حتى يسمع صونا او يحد وصا **وقال الاخرون**
 انصاف اول الشرح في النص من الكسب والسنة والاجماع واليقين يقتضي
 مقتضى حكمه بغيرها والاستصحاء ليس منها فلا يجمع به في شرعية وجب بقاء
 ذلك **والاشياء** ما طاعت الملازمة فلا لا فاقية بينهما
 فمنع بل يقتضي فيه الاستصحاب والوردية فلا لا فاقية بينهما
 في كسب الاستصحاء كذا **والاشياء** ما طاعت الملازمة فلا لا فاقية بينهما
 على غيرة الاشياء ما طاعت الملازمة فلا لا فاقية بينهما
 بل بما زاد عليها به لكن الفطن مسقط في بيته التوقيف لا بعد غلطها في
 ظن الجود معدوما لعدو العلم بخلاف بيته الاشياء والاشياء طورا

تعليقه

قطعية بخلاف الفطن وان استأثر الحق بالمرء من غير الباطل معارض لعلمه
 اصله فلا يخصص من وجود العناصر **وقال الثالث** انما
 الماثلين اصله تسك بصل سلطان العلم لا يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 يستلزم التماثل بين اصله وبينه في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 كانت باقية على الفطن على العمل الفطن بين كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 سبيل في الحكم بان لا يملك التلازم له **تعلق اصله** في كسب ما يستصحبها
 ان اعقل الاصله بنيتها قل هذا هو الترتيب انما في كسب ما يستصحبها
 على الاصل وهو خلاف الفطن فلهذا الغرض فلهذا الغرض مما تحت فيه العلم فلهذا الغرض
 برفع حكم الاصل وبالحال من البحث وبمجرد احتمال ان لا يملك الفطن فلهذا الغرض
 على بعد عدم الاحتمال مع البحث وبمجرد احتمال ان لا يملك الفطن فلهذا الغرض
 حكم اجماع في عمل خلاف فان الفطن في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 غير السبيلين لا يقتض الرضى بان لا يملك الفطن فلهذا الغرض فلهذا الغرض
 في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها **فان** في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 ان الدليل انما هو اجماع وهو مفيد بعد لزوم فاذ وجد ما لا يملك **فصل**
يختلف في تعبئة سبيل وتعليقه قبل ما يملك في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 انما اشترت وهو اختياره ليس من البصير وليس التماثلين **والثالث** انما
 قبل اجتهاد العقل والردن **والاخر** في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 متعدي ابدن معين ام لا حتى يمتحن في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 شرع او لا هو في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 بطريق متعدي للملك **هو** الفطن **احج** في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 وحج وطرافة ولزوم اماعده **فقد** جاني الصالح انما كان غير
 حكما صحت فيه اليقين ودلت العدة والعش التوقيف حجة على بطلان
 حقا وانما يجب وهو قد قد ثبت اصله على ذلك **والاخر** في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 مع الناس بعد ذلك ولا يقتض اجتهاد وحج كانت العرب تطرد في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 كان اولها سبيل انما انصرف من جواره يعني في غار حراء في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 بل يقتضيه في كسب ما يستصحبها انما انصرف من جواره يعني في غار حراء في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 بن حكم قال القدراني رسول الله صلى الله عليه واله في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 وانما لو لم يكن عليه في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 فان حصة في كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها
 لا يملك مع اجتهاد حيث يقتض وحل الكتب انما هي كسب ما يستصحبها في كسب ما يستصحبها

تعبده صل الله عليه وآله من شئ يستلزم مخالفة اهل ذلك الشئ
لاخذ منه ومن تتبع كسالى عن ائمتها من سبق للزوم **واجب**
السلام لتعبيد الخلق من غير التواضع للزوم وادبها
من غير ان يفتقد الا لانا لا ندعي تعبده الا على علم شرعيته والحدود
عليه بخلاف في تعبده صل الله عليه وآله وتعبده من غير علم
عليه بعد المعصية وقع لولا ان كان ذلك في نفسه شرع من قبله قبلها
فذهب الاكثر من اصحابنا وخليفة والشافعية انه لا يتعبد باحد
له وعليه من شئ من قبله بطريق الوحي والشرع لان من جهة كثيره ونقلنا
الاهم حذوا وظهور العداوة فلا يصح تعظيمه ولا معارضة من قبله كعبادته
بن سلام وكعب اليعازر لانه عن كثيره والتحديث فيها من زين ودوا وعيسى
لقول تعبدوا عن الله بن كثر ومن من اسدل الابه **وذهب** المعتزلة ولا
شاعره والاندلس وبعض ائمة المذاهب من ذلك المذهب لما تقدم من الإصطحاب
عكرانه علم تعبد قبل البعث والاصحاب كما كان حاله من الإصطحاب
وليس كذلك بقوله النفس بانفس على وجوب التعبد في الدنيا وهذه الإقتضات
ستتولد عليه والا انه واردة في من اسدل على قولنا انه متعبد شرع من قبله لما صح
في صحيح مسلم ان رسول الله صل الله عليه وآله وسلم قال اذا اردت احكام عن الصلوة او
عنها فليصليها اذا اذكارها فان الله يقول لا الصلوة له كسوف وهو يقول
وسيا قال كلاب صل الله عليه وآله وسلم يدل على الاستدلال بها **ومن ذلك**
على جواز النفس بالمهايا به قبله تعالى لها شرب الابه وقوله تعالى وتبينهم
قصة بينهم وهذا هو الحق على عيسى واحتج المانع او لا يتعبد الله صل الله
عليه وآله وسلم لغا في حديثه السابق مع انه لم يذكر شرع من قبلنا وركان متعبداته
لم يعبد به الترك **واجب** بان تعصيه معاذ في ترك الشرع وتبين
اما لشرب الكتاب له او لقتله او لقتله ما هو مذكور في الاحكام منه جميعا لان
واما بالهذين من التعبد به وجوب تعظيمه كسوفه والاحتج عنها والاجماع بنبيه
واجب بان الاقتصاء على امتنا لكون الإحداد لا يعدلهم العادة
بعدالة الاصل طريقي وجوب تعظيمها لان التواضع يحتاج الى علم وبحث واما
بالاجماع على ان شرعته **ناسخة** لكل الشرائع وهو ساقى مسدده بها **واجب**
بان نسخها بعدة اهلها ما هو لها خالفها من احكامها للقطع بانها لم ينسخ جميع احكام
الآثار لنفسه تعالى فبهذا اهم اقتضاه والحدود اسم الايمان والشرائع

جميعا قبله تعالى او لترك عمل هذا من غير علم بعد معرفتنا ان مقتضى
ما لا يتم مله ابراهيم حنيفا وشرع الحكم من الدين ما هو من ابراهيم
اسم الكل **لا يقال** هذه العبادات عن ائمتنا بنسخ بعض
فيقتضى بالعباد جميعا لان الاول انما يقتضيه من قبله ما يقتضيه
للمسح خارج عن اصل بالبدل ولكن فيه دليل على ان مقتضى الشرع
وهو لو تركه في غير ارضه **فصل** في تعبد من قبله
وكونه دليلا بعبادته قبل ارضه ائمتنا وخليفة والشافعية ونقلنا
قال الشافعي ان مقتضى شرع من استحقاقه انفسه قبل ان يشرع
تقبل في نفسه هو العدل وحكم السلة عن حكمه تعالى ارضها الخ لا وجه
اكثر ذلك وهذا المعنى البرضاب في الجوز ورد عن شيخنا ابراهيم البوصري
وهو قول المنصور العسكري وتقبل هو العدل من قياس في قياس
رواه في الفصل عن الورد بانه بعض مقتضيه وهو اخص ضيقا ما قبله قبل
هو تخصيص قياس بانقوف منه قياسا غيره فهو اخص ضيقا ما قبله قبل
من الثاني وقيل هو ترك حكم طريق تركه طريق ائمتنا وهذه العبادات
من الاول والاخر **في صحيح** من الجملة التي ثبتت فلا يصح شئ منها ولا للزاع وتيسر
العدل عن حكم دليل لمصلحة الناس كدخل ائمة من غير تعيين ابراهيم وزين
الملك وقد روي في ذلك عن ائمة دليل الناس على تعيين الفقه والحدود في الجاهلية
وعلى تعيين البيوع واليمن في السابق وورد هذا الوجه بان اجد في بيته
صل الله عليه وآله وسلم انهم من من الصحابة رضوا عنهم من غير سماعهم
فيعمل لبعوثه بالسنة في الاول والاجماع في الثاني والائمت كذلك في حدود
تقبل ان الشرعية لا يمكن لمصلحة الناس تركها من قبل هو دليل في شرح
في نفس المجتهد لمصر عبادته سنة ورد بان ان حقق صوت دليل في شرح
في نفسه **حق** واجب اتباعه والعلية والا اعتبار بالتعبير لان مقتضى
والا تحقيق شئ به من مقتضى ذلك في نفسه السكينة في اهل حدود
بالاتفاق لان مقتضى الاحكام بحدود الاحتمال وقيل في زمانه
غير ذلك من قبله
هو في المطابق في الاول واحتقر بقوله غير شامل تركه ائمة ائمتنا
وبنقله في المطابق عن القياس من تركه الاستحسان وتبدي المطابق
لان مقتضى ظهور الوجه الاستحسان لا يتركه كما يظهر بالحدود في الاصل

[illegible][illegible]

تفہیم

الذي اني اتخذ من الله المانع من تعذر النصيحة به عقلا والمتمنع من العلم بالحق
في رسول الله عليه واله وسلم والاحتجاج بما يحصل به الظن والاصواب ليس روي
تقدرا والعلل رد المانع ان احتجنا اني صل الله عليه واله وسلم غير معدود في بيان
سبب عليه الاحتجاج اذا سلوه ففوضهم للسراة وهو قد روي في بعض الاحكام بالاحتجاج
كانت الصلوة فان عمل المكلف في بعض الاحكام بالاحتجاج وهو مستحضر فيها غير
الظن لم يجب ان يسل السراة من تلك الاحكام من ظن ان النصيحة لا يجد لها في
من العلم فليس يجوز ذلك بل من الاستغناء عنه حصل له عليه واله وسلم في
ذلك الحكم التي تحصل اليها بالاحتجاج قلنا لزوم الاستغناء عنه ممنوع كثيرا
جتها فيها لاثم الالهي بها بالمتصم والزم ان يكون الصحابة بعده صل الله
عليه واله وسلم قيد استغنى عنه في الحكم المحررات التي اجتهدت فيها وهو ظاهر
الفتاوى **احج** احضارن وهما القبول بحدوث الاحتجاج من الغايب عن حقيقة
صل الله عليه واله وسلم دون الحاضر والقابل بحدوثه مع الاولات وامن مع عهده
في طرف بل دليل مقتول لثمة دليل لما من مطلق وهو ما تقدم وهو ان يجرؤ
الواقع مع تقيد الخبر معاملة السلق بالقبول ومع الاولات كحكمه سعد بن عذرة
بن قريظة فحكم بقتل رجال وقسمه اموال وسبي النساء واليتيم فقاموا بقتل
واله وسلم لثمة حكم بحدوث الله وروايه حكم الله **محنة** **مطلقا**
تقدرا وصل الله عليه واله وسلم قبل ان يستأخر سبل من قتله ولا
فلا يصح مع رسول الله صل الله عليه واله وسلم على علمه من ذلك من نفسه ان انما
ان ان من جعدا وجلس رسول الله صل الله عليه واله وسلم من قبل قتل الله
عليه فله سبيل ففقت فقلت من سببه في ذلك من نفسه ان انما
من سببه في ذلك من نفسه ان انما ففقت فقلت من سببه في ذلك من نفسه ان انما
صل الله عليه واله وسلم ما كان في بيادته فقصصت عليه
القصص فقال الرجل من اتفق صديقنا يا رسول الله صل الله عليه واله وسلم في
من حقه فقال يا رسول الله ان لا يكون في الدنيا من سببه في ذلك من نفسه ان انما
الله ورسوله فيضيق سببه فقام رسول الله عليه واله وسلم في بيادته فقصصت عليه
عقبات ففقت اذاع فافقت ففقت ففقت ففقت ففقت ففقت ففقت ففقت ففقت
قلنا اولا يستأخر اما عمل الناس وهو قوله عليه السلام في قتله عليه
فله سبيل لانا اجتهدنا هو ظاهر هذا الحق الثاني ان من سببه في ذلك من نفسه ان انما
لو قلنا قل على جني ان لو ورد التعذيب بالاحتجاج في سببه في ذلك من نفسه ان انما
ينقل نقلنا لانا يقع بقتل ذلك نقلنا لانا يقع بقتل ذلك نقلنا لانا يقع بقتل ذلك

منع ولا يلزم مساواة اجتهدا المصالح فيه والسبب لثمة الاحتجاج مع نور الحق
وكذا في غيره من الحاجات السبب المتقاعده والسبب لثمة الاحتجاج مع نور الحق
بالقول **احج** الاحتجاج هو ما يحصل به الظن والاصواب ليس روي
عده من الاحتجاج فله بالثبات وهو ما تقدم منه في الغايب دون الاحتجاج
الاحتجاج به ما به سبق واما قوله من غايب فله سبيل مع العلم بالحق
عنه العلم بالفتاوى في سبب العلم **احج** الاحتجاج هو ما يحصل به الظن والاصواب ليس روي
خاصة خصوصا وعنده ما روي في الغايب **احج** الاحتجاج هو ما يحصل به الظن والاصواب ليس روي
في حق المأخوذ حتى معاد في حق الغايب وهو ما تقدم منه في الغايب دون الاحتجاج
والرسول امر عقبه بن علوان ومحمود بن عيسى ان يفتي في حق الغايب من الغايب دون الاحتجاج
وقال لهما ان اجتمعا فافقتا عشر حجت وان افقتا فافقتا احدهما وحدهما
ايضا انه امر عقبهما بذلك فيكونا في حق الغايب دون الاحتجاج
موسى حين وجهه اليه ان اجتهد في مسئلة اجمع المسلمين على الفتنة
الفتنة **احج** الاحتجاج هو ما يحصل به الظن والاصواب ليس روي
ديننا كجربا لصدقة وتخيذه الزنا ومحرمانا فذكر في انتم خلاف العاقل والفتنة
العلم مع انما يحرم عليه في ذلك الحكم الاحتجاج فافقت في حق الغايب
وقد **احج** الاحتجاج هو ما يحصل به الظن والاصواب ليس روي
والاصح ان يفتي في حق الاحتجاج فافقت في حق الغايب دون الاحتجاج
غير خطي في بعض سبله في حق الاحتجاج فافقت في حق الغايب دون الاحتجاج
العلم بالفتنة غير تحضي في ان العلم فافقت في حق الغايب دون الاحتجاج
لا يجتهد في الفتنة فافقت في حق الغايب دون الاحتجاج
انما يجتهد في الفتنة فافقت في حق الغايب دون الاحتجاج
عنده بدار في الفتنة فافقت في حق الغايب دون الاحتجاج
فافقت في حق الغايب دون الاحتجاج
مع ذلك في حق الغايب دون الاحتجاج
و **ليصل** **احج** الاحتجاج هو ما يحصل به الظن والاصواب ليس روي
ايضا في حق الغايب دون الاحتجاج
انما يجتهد في الفتنة فافقت في حق الغايب دون الاحتجاج
اجتمع في حق الغايب دون الاحتجاج
في حق الغايب دون الاحتجاج
الاصول في حق الغايب دون الاحتجاج

[illegible][illegible]

انقلب يحصل الظن بعد التلاويح الاخذ بقوله المفسر ان ما في قوله
 يا امة قد تزيده بعد ان انقلب جمع الى الجمع وان قيل من امة او بعد غيره
خار اذ انقلب ذلك فلا يجوز ان يستقر من نفس نفسه ان
 وهذا النوع هو انما في الايات يستقر الجمول واحد هذان النوعين وانما
 انقلب من اسماء مجرول العدة لقطع من اجزاء اسماء الجمول غير
 ما اذن بها المشار اليه بقوله احد الثمن بصفة فتراه **بيان** ذلك
 امر في مجرولها ما فلا يفسر طرطان ولا يصلح بهما دون ان يفسر ان من يحرم
 على شتمها اشتروا الرفعة وعلمه التحريم والتبليغ وشا في مجرول العمل بعده لان
 عليه اسماء على الناس وجب الخلق باسماء يحصل على بعده صحة التثنية
قال الظاهر السلامه فلا يصح انما فعلت معارض يظهر مجرول
 كما تقدم وانما في مجرول العدة لان الاكثرية وعدل ولذلك لم يصلح باده في
 العدة والى وانه قال انما في انقلب في انقلب العدة قلت انما في
في جواز انما في او غير المجتهد يذهب بمجتهد على نفسه **انما في**
اجزاء ملكا وانه ذهب الى ان الزحف بمعنى ان عند امرين اسماء
 والجموع وذلك في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 ان ما لو كان هو معنى لانما في انما في انما في انما في انما في
 على انه انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 من انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 هو معنى فلكه لا يقتضيه انما في انما في انما في انما في انما في
 في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 ان هذا ذهب الى انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 لانما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 الذين ليس المجتهدون في جميع العصور والاصار غير انما في انما في
 انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 المطلق فلا يجوز انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 المذهب اصنف لانه يجب على المتقن انما في انما في انما في انما في
 امامه متبع له وانما في انما في انما في انما في انما في انما في
 ارجح عنده من انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 من اصحابنا **قول** له انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 المجتهد فانما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في

جرد
 ان

جرد العالم انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 مع جرد انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 صل الله عليه واله وسلم بالقرآن فليس في الصالحين ولا في الصالحين ولا في الصالحين
 معذرة في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 ومحمد الموعود سئل عن حكمه فاجاب انما في انما في انما في انما في
 بحيث عن وجهه الاعتبار العالي فليس هو دون ذلك من انما في انما في
 الظاهر في المتفصل والامم بحيث لا يظهر حاله في انما في انما في انما في
 وانما في السراج في قوله لا يسلم انما في انما في انما في انما في
 مما فيه من القدر **قائمه** انما في انما في انما في انما في انما في
 اكمل على امرها وهذا مذهبنا من انما في انما في انما في انما في
 احسن ومتفق على انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 احسن قالوا في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 الحافظ لا قول العلماء والخالفين في انما في انما في انما في انما في
 السائل وتعليقها وانما في انما في انما في انما في انما في انما في
 انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 التلا كالاول عند المجتهد مذهبنا من انما في انما في انما في انما في
 فظنه ولا بعد قوله في اجزاء انما في انما في انما في انما في انما في
 وادبهم بالسماح والتمسده ورجع العلم اليه وقيل انما في انما في
 سهول فيكون طريق في انما في انما في انما في انما في انما في
انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 اما استوفى في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 الامم العدل بالله والشيخ الحسن وعنده انما في انما في انما في انما في
 البعض الى الشيخين من انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 مناه الحكم وكلام مجتهد اولي انما في انما في انما في انما في انما في
 الاسماء والمعروف حكم السلسلة بحيث انما في انما في انما في انما في
 وانما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 كان **انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في**
 المود فانه في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 للبحث والافتراء فليس انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 ترجيح لان علم اصل البيت امره في انما في انما في انما في انما في

هو المذهب يقولون لا يصلح له عليه واله وسلم فان استوعبوا عند العالي فيما ذكر
خصه لا يجمع على اربعة او لا يستحق ان لا يعطيه له انما هو سكرنا وبت في نصير
فاجابهم من لا يوافقون على **تخيير** لمقلد في اتباع يصيرت واختلفت **نظائر**
تخيير دون في اربعة واهاتف تخيرون في اربعة فليزوني قول صاحبها **نظائر**
بالحق مطلقا بان الاستقبال يمكن غيرهم استقوالا للمسلم **الحج**
القائل ان حجة من يفرح وهو حجة اهل ان المنصوص ليس بعضهم اولي من بعض
عليه ما عدا حجة من يفرح وهو حجة اهل ان المنصوص ليس بعضهم اولي من بعض
وصدق الاتبع فان قيل استدل المجتهدون عند المقلد فاستدل الامامون عند المجتهد
فمخيرة هذا ايضا **فقد اجاب** بان المجتهد اذا طلع الامارات
مجدد سلكا في هوى وبص العقل والكد لك المقلد فليزوني قول صاحبها انما هو سكرنا وبت في نصير
واصح اذ لو كان من علمه المذهب لبعضهم على بعض فيمنع الاستدلال في غير الحق اذ في حجة
اجماع الهوى **واجب** بل وجهه ان شرع الدليل في الكتاب والسنة وارجح
ان يجب للمرجع ان العلم اذ في التخيير فيه ما يقتضيه الغرض **والحق** انه لا يمتنع
الاصطلاح من الاقوال فانه وجه مرجع الاستدلال لمعمل المقلد فان كانت اياه
وهذا فيما يخصه واما فيما يتعلق بالجماعة فبالجموع فيه ان الحكم كيف كان قطعا
لها وقوله في **الاصح** اسادة الامايل من وجوب التزام قوله من اقل اوله والمقلد
من يعيب التزام فردان الاخذ بالاصح لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر وغير ذلك
قوله **وعدم الدرس** فلا يجوز ان اخذ من مذهب كل مجتهد بالاجماع لانه في
الغرض عن اهل الدين وهو اجماع الامارات على شي من احد حسن المروءات قال الرجل وانما
انما نقل عنه من انه قد روي عنه المسمى بذلك وهو في تقليد الميت اقل
احكامها اجوز وهذا من حيث هو والحق خبر بل هو بل لا يمتنع ان كان اجما
بيان ذلك ان عمل الله في كل تقليد بالاصح انما لا يمتنع في التامر والغفلة
الا به وغيره شيع الانصرك كان اجماعا **فانها** انه يجوز تقليد المجتهدات
مع فقل المجتهد اجمع للضرورة خلاف ما اذا المقلد فلا يجوز دليل المعاني
ثالثها ان من تقليد الميت وهو مذهب الاثر لعدم اعتبار اوجهه لعمارة
الاجماع بعد فلو علمه بتعدد اجماع الاحقين على عدم قول الشافعيين قلنا
مسألة الاول انما الدليل على انعقاد اجماع بعد الخلاف المستند في تقديم حقيقة وح
لا يلزم من سقوطه على قول المجتهد ميت مع اجماع المتقدم والاجماع بعده على
خلافه المستعمل لقوله مطلقا يعني بوجوب اجماع على خلاف قول الامامة فانه
لا يلزم من سقوطها اجماع على خلافها في الذين الاحق سقوها في الذين السابق يجتهد
المراد فيه واذ ثبت جدت تقليد الميت فاعلم ان ما يوجد من كلام المجتهد في
كتاب معدود به قد قد وثقت الشئ يجوز لمن يظفر فيه ان يعمل قال فلان كذا
وان لم يسمع من احد نحو جافى الحادك الحق عليه لان وجودها على صلا

الاجماع
بذلك

البحث بمنزلة المجتهد المتأخر او المستفاد ولا يمتنع منه ولا يمتنع منه من السادة
ان في تقليد الميت **قوله** انما هو سكرنا وبت في نصير
حيث انه يستعمله بعد وقوله لا غير وقوله في من يفرح وهو حجة اهل ان المنصوص ليس بعضهم اولي من بعض
فيهما تقدير الاجتهاد مع اقتصاص اوله بانه يصدق عليه المنصوص بالحق
بانه يجوز ان يفتقد المجتهد في مذهب له الا انه لا يفتقد المجتهد في مذهب له الا انه لا يفتقد المجتهد في مذهب له
واما يستعمله فلا يمتنع لمن يفتقد الا انه لا يفتقد المجتهد في مذهب له الا انه لا يفتقد المجتهد في مذهب له
كثير من شاخص اصحابنا وغيرهم ان التزام من **سئل** ذهب
اولي من عده الالتزام **بالاجماع** المفضل ان لا يلتزم الا بالاجماع المفضل
وغيرها فيمكن الالتزام اقرب الى اخذ ما يدرى من اجماع لان اكثر من بين
قابل بالذهب والوجوب وعدم الاحتياج على غيره فيه **هاب** البحث في
من قول المجتهدين كل ذلك المنصوص بالحق وغيره فيه يحصل بسره
في ارشاده **وقد اختلف** في تركه والمقلد يصير له من ارشاده في تركه
يكون ملتزما بالاجماع **فانما** العمل فيما خلف خاصه كذهابيه المجتهد فاذ في ذلك
بقول مجتهد في حكم سئل فليس له الرجوع عنه الا غير وكما شرع المجتهد في
الاتفاق على ذلك **اولي** **ليكون ملتزما** بالاجماع المفضل بالاجماع المفضل بالاجماع المفضل
على مجتهد في حكمه فيمكن ان يستغنى عنه في ذلك الحكم او غير وكما شرع المجتهد في
اتباعه في سائر الاجماع الشريعة ونسب هذه القول الى المنصوص باله عدا عن
مذهبه عليه **واجب** بان المقلد انما يفتقر في تقليد بمنزلة المجتهد
في ترجيح الامارات **فان** احكاما عالم المتأخر فقد صار ذلك العلم بمنزلة المقلد
الامام عند المقلد **ورد** بان اجماع عا خلافة القطع بان الناس في اعم
يستفتون المسلمين كيف امر ولا يفترون سؤالا لمعت عنه وقد شاع وتكون ولم
يبتكر او يكون ملتزما بالاجماع **صحة قول الشافعي** عند فقيهم قول الشافعي
في نفس المستفتي بان ملتزما واجبا عليه **الاجماع** لا في جميع اوقاله **وسئل**
القول ان المعاني وشبهته وجعلها يخذ ان ما سبق ان يكون ملتزما
بالية لالتزامه فاذ اقرب التزام مذهب امام معين لم يحل له تحت وهو
الامام المهدى والاسلاف الذين وغيره او يفتد مجتد بجعلها ما سبق او يفتد
ملتزما بها اب باليه مع الشروع في العمل فيصير ملتزما بها في كل ما يفتد
قول قبيح من هذا وهو انه يصير ملتزما بالفتوى مع الشروع في العمل او يفتد
ملتزما بها بما وهبها اليه ولا شروع في العمل فاذ شرع في العمل لم يفتد او يفتد
لم يحل له العمل خلافة وهذا قول الحاكم **قوله** المقلد مع عدم ما يفتد
ان المقلد لا يصير ملتزما بشئ مما ذكره وانما يجب عليه الترجيع بين المجتهدين

فان

ارون قال العلم اداة حكمة ما يحوز المرء به عايشا
 ينطق عن بابه **الشيخ** قال قيل لاصح له ان
 اخبرني عن الغلط **قوله** عبيد ان الغرض من العلم علم حيلة
 الخلق ليقدر ان يفتنهم على اوضاع العلم لم يحفظها في سائر احوال
 والصحة **والغرض** علم حيلة الخلق ليقدر ان يفتنهم على اوضاع العلم لم يحفظها في سائر احوال
 للصحة **والغرض** علم حيلة الخلق ليقدر ان يفتنهم على اوضاع العلم لم يحفظها في سائر احوال
 هذه الاوصاف القديمة فاذا كان احد المرءين يفتن غيره بها وانما يعلم
 بها فان حديثه يكون اوله ان الاشياء هي فتنة الخلق وانما يعلم بها
 على افتقار وليد كذا العلم الحديث لا على الغلط والصحة قال **الشيخ** **والغرض** علم حيلة
 الخلق ليقدر ان يفتنهم على اوضاع العلم لم يحفظها في سائر احوال
 والصحة **والغرض** علم حيلة الخلق ليقدر ان يفتنهم على اوضاع العلم لم يحفظها في سائر احوال
 للصحة **والغرض** علم حيلة الخلق ليقدر ان يفتنهم على اوضاع العلم لم يحفظها في سائر احوال
 هذه الاوصاف القديمة فاذا كان احد المرءين يفتن غيره بها وانما يعلم
 بها فان حديثه يكون اوله ان الاشياء هي فتنة الخلق وانما يعلم بها
 على افتقار وليد كذا العلم الحديث لا على الغلط والصحة قال **الشيخ** **والغرض** علم حيلة
 الخلق ليقدر ان يفتنهم على اوضاع العلم لم يحفظها في سائر احوال
 والصحة **والغرض** علم حيلة الخلق ليقدر ان يفتنهم على اوضاع العلم لم يحفظها في سائر احوال
 للصحة **والغرض** علم حيلة الخلق ليقدر ان يفتنهم على اوضاع العلم لم يحفظها في سائر احوال

عليها
قوله

[illegible]

فقد ورد في دفع المفاسد في نظر العقلاء اولى وتقديم الشدب على الاباحه للاحتياط
ان النعم ان كان مندوبا فحق تركه احذر للطلب وان كان مباحا فلا احذر لتعظيم
الاباحه به على احصاءها بالاصل وهو عده يخرج وان

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

[illegible]

مقاماً حبيباً (الأنتم صله عليه وآله وسلم دخل السب وصل وضرب رأسه
أنه دخل ويعمل وام تقدي مايرجى طلاق واستغاثوا بوجوب عدم جرمه في السب
التيج بالقرن الكرم والي عين البعد والي النفس البغي وغيره وجهه ان ليسين
اذنوا صاف ولص كانت بينه العتاق والصلاق اولي ذلك كبحر وذهب

وذهب لعض اصريين ركس ذك لشون ال على ذفره بل تقصر لصحة
واما مقله العين المريح على النيل تقطر لغيرها ناده في سبس وذهب
السيد ابو طالب وازمه على واذني سد جبره واذني لفس ارضي سوز

[illegible][illegible]

المسجد ولا يخفى ان هذه الرحمة تجري من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ايضا فتعقها هذه
ثم يبيد ذكرها فصلا **فصل** في صفات النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي يجب ان يوافيها
فنهائه بعد الوفاء من وفاء فعله في كونه الله وجهه انما ذهب اليه
اكثر المذهب وانما ذهب الى ما ذكره من ان الله تعالى

الحديثين موافقاً لظاهر الخطاب دون الاختلاف يكون الأول أولى بالاعتبار
حديث من أنا عز وجله ونسبها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها يعارض
حديث النبي من الصلاة في الأوقات المذكورة لعن الأول بعرضه
الكتاب مثلاً ثلث تعاد جازية على الزمان

[illegible]

الإمام وقد اعترضه على ذلك الدليل القليل دون أن يفتقر إلى ما لا يمكن من الجواب
في غير وقتيه من كلامه من الخلق هل يعمل بأماق أو القدر ونوجه إلى الوقتين
آخر لقول القائل بمبدأ المواقف والعمل لا يستلزم الإختلاف دليل واحد والعكس
يستلزم مخالفة دليلين وروى في فصول الهداية عن أبي حمزة وأبي يوسف عدم

عبارته و اما الثاني فكسده رواية من روى في كتابات الصديق سبع و خمسين
رواية من روى ايها الان الاول قد وافقه علي حكم الله وجهه وقد شهد له

بین کلاہی

[illegible]

